مقاربات للتنمية السياسية
MUKARBAT FOR POLITICAL DEVELOPMENT

MUKARBAT

من الجماعة إلى الحزب السياسي

الكاتب: عبد الحميد الجلاصي

تلخيص: فريق إثراء المعرفي- مركز مقاربات للتنمية السياسية

أمية الحاج عساف

المقدمة:

مفاعيل كيمياء الثورة الديمقراطية تطال النظام ومعارضته على السواء

الأمين البوعزيزي

ضنينة هي الكتابات النقدية التي تنطلق من داخل الأحزاب للنقد الذاتي وخصوصاً في صفوف الاحراب الشمولية التي عاشت عقوداً في السرية التنظيمية (إسلاميون. قوميون. يساريون) إذ كثيرا ما يتم نقد الآخرين سلطة وخصوماً ايديولوجيين والصمت عن نقد الذات والاكتفاء بالهمس الداخلي وتخوين كل من يفكر بصوت عال فصنيعة جلد الذات ونشر الغسيل الداخلي بشمت الأعداء والرفاق في الحزب ويناقش الكاتب في هذا الكتاب :١- التنظيم .المسالة الديمقراطية الداخلية و تموقعات الحركة الاجتماعية والثقافية -٢- صراع مهندس التنظيم وأب التنظيم

١-**مسألة الديمقراطية الداخلية و تموقعات الحركة الاجتماعية والثقافية** حيث كان اهتمام الكاتب بالنقد التنظيمي لحركة النهضة التي هي أداة لمشروع إصلاحي شامل معتبراً أن قوتها تكمن في التنوع والاعتراف به في داخلها وسعيها الى حسن ادارته والتزام الجميع بعد النقاش بما تقرره المؤسسات والقرار النهائي هو الملزم لأعضاء الحركة مهما تباينت المواقف الشخصية

-٢- صراع مهندس التنظيم واب التنظيم: يقول زعيم الحركة في ٢٠١٣م بعد استقالته "كنت مقتنعاً أن الحركة بحاجة الى انتقال عميق في بنيتها الهيكلية وفي منهجية تسييرها لردم الفجوة بين موقعها الجديد في القيادة بعد الثورة وواقعها المثقل بأعباء الماضي "ويقول في ٢٠١٥م "التغيرات التي حصلت في حركة النهضة خلال السنوات الأربع الماضية تأخذ في الأحوال العادية من ٤الى ٥عقود فالنهضة حسمت تموقعها السياسي في حركة مدنية ديمقراطية في تدبيرها الداخلي وبرنامجها السياسي وعملها الميداني وأن عليها أن تكون معبرة عن الفئات الدنيا والوسطى دون تفادي رأس المال وأن تدافع عن الحرية المبادرة والدور التعديلي للدولة وتحديد تموضعها الثقافي وأن المرفق الديني شأن من شؤون الدولة احتكاماً للدستور وكل الأحزاب مطالب ببيان موقفها وبرنامجها في تدبير الدولة للمرفق الديني ويرى الجلاصي أن الديمقراطية داخل الأحزاب ضمانة عامة للديمقراطية في تدبير البلاد إذ أن مشكلات النهضة ليست مشكلات موارد وأفكار وانما إدارة أفكار وإدارة موارد ما يستدعي الانتقال من القيادة الكاريزمية الى القيادة العقائدية أي الانتقال من مركز الزعيم الى حركة لها زعيم والثورة أتاحت لها ظروف وشروط الانتقال من حركة جماعة مقاومة واحتجاج الى حزب حكم المرحلة التالية للثورة واخرجها من السرية الى العلنية ولكن احتكار العلاقات الداخلية والخارجية بدعوى التأمين الذاتي واحتكار المال واستعماله أداة للتحكم والترويض والعقاب وتهميش المؤسسات والشعب في إدارة الموارد المالية والبشرية وتجويف الهياكل وتدخلات عائلية فعلى مستوى الهوية الاجتماعية للحركة فقد دفع بها خيار المركزية الخانقة لتكون الوسيط في العلاقات والدوائر المالية الأجنبية وتحرير القوانين التي تخدم الفئات الاجتماعية الابعد عن القاعدة الانتخابية للحركة

وعلى مستوى الهوية الثقافية فقد زجت في انفاق التونسة والتطبيع وهذا ليس محل اتفاق داخل الحركة مما أدى الى استنزاف الرصيد الأخلاقي والقيمي والاركان التأسيسية إنها كيان يسيّج السياسة بالقسم ويربطها بالأخلاق منحاز اجتماعياً ومضمخ بالقيمة الديمقراطية وحريص على حماية القرار الوطني ومنحاز لقضايا التحرر في العالم لذا لست مستعداً لتحمل الأعباء الأخلاقية .لقد ذبلت البصمة التغييرية واستردادها ممكن فقط بمعركة داخلية

خلاصات: حصر الجلاصي حالة الانسداد التي تعيشها النهضة ب :١- خبايا المسالة التنظيمية ٠(المركزية المطلقة)التي حالت دون الخروج من السرية الى العلنية ومن وضع الجماعة الى وضع الحزب ومن وضع الخوف الى وضع ما جعلها تدير الواقع داخلياً في صفوفها وخارجياً في حكم البلاد ودونما تغيير معتبراً ان اعطاب حزبه هو احتكار القيادة كما حمّل القيادة المتنفذة مسؤولية محنة الهوية واسئلة التموضع الاجتماعي المغترب عن الفئات الاجتماعية التي تمثل الجمهور الانتخابي للحركة وانخراط الحركة في ترضية الخصوم والحال أن ما يطرحه الجلاصي من مضامين يكثفها في شعارات عامة" حزب مدني , ديمقراطية, مأسسة, وتفويضاً ويستحضر معاني التجديد القيادي والجيلي معاني القيادي والجيلي ويستهدف اصلاح الدولة عبر المنافسة السياسية باتجاه دولة ديمقراطية ويثبت القاعدة الانتخابية عبر التموضع الاجتماعي والثقافي ان حركة النهضة منذ نشأتها كانت حركة نخبوية ضد الخصوم في المطالبة بحق الانتظام السياسي العلني المحتكم الى قيم الديمقراطية وفي تمايز زعيمها السياسي عما يضخه شرق الاخوان المسلمون ولم يتحول الى تربية داخلية للقواعد الانتخابية وتعاملها مع القيم السياسية الثورية ظل أدائياً للتمكين لأفكار قادتها وان أجواء الحريات التي فجّرتها الثورة وتولي السلطة فجّر التناقضات المسكوت عنها حيث أن أسئلة الجلاصي عن التموضع الاجتماعي والثقافي والجيوستراتيجي والمطالبة بحداثة التنظيم هي أسئلة الثورة التي لم تكتف بخلع النظام الحاكم وانما طرقت كل أبواب

الأحزاب المعارضة للاستبداد وقد أجاد مهندس التنظيم بتشخيص الاعطاب التنظيمية ولكن اختزال الاعطاب في سلوك القيادة يساهم في تأبيد وضع أفرز هكذا قيادة ويخلص الى أن تغيير الواقع ليس فقط تغييراً للسلطة الحاكمة وليس مجرد تدوير النخب لإدارة الواقع الذي غيرته الشعوب لتجد نفسها في قبضة نخب جديدة مكتفية بالشعارات دونما برامج بديلة وليس مجرد تنافس بين الأحزاب التي لا تختلف في تدبيرها شؤونها الداخلية وتحويل الحكام الى مجرد وكلاء جدد مجردين من كل الروحانيات والاخلاقيات المنشودة

توطئة:

عبرت الباحثة هبة عزت عبد الرؤوف منذ زمن الى الحاجة الى صياغة " مانيفستو" بادر بعض المفكرين بطرح سؤال التجديد بعد ثورات الربيع العربي والان تزايدت الحاجة الى التفكير خارج الصندوق وتأكدت الحاحية التجديد ونحن بحاجة الى تفكير عميق مغاير أساسه أن الانسان ليس كائناً وضعياً كسيحاً منشداً الى التراب وانما يحتاج سعة أفق والى الحلم وأن الأيديولوجية المغلقة قد تموت ولكن فضاء السياسة لن تموت فنحن بحاجة للتفكير بشكل مختلف وهذا اليوم يترافق مع الذكرى العاشرة للثورة التونسية ما يتطلب من النخبة السياسية التقييم وجرد الحساب وتحمل المسؤولية كما يتطلب من النخبة الفكرية والأكاديمية تحليل التجربة في مساراتها المختلفة ومن الشباب التفكير في المبادرة وهذا الجهد الجماعي هو الذي يمكنه فتح الباب لانطلاقة جديدة للثورة التونسية لذا يجب علينا التساؤل بجرأة لماذا تعثرنا وبماذا كان يمكننا أن نتحكم ولم نفعل وماهي العوامل التي تتجاوز ارادتنا؟ فنحن لم ننجز بعد ثورتنا السياسية التي تحرر الانسان حتى من سطوته وسلطانه وتتيح لمختلف الفرقاء التعبير عن مواقفهم وافكارهم ولم ننجز العدالة الاجتماعية ولا الهوية الثقافية ولا حتى استقلالنا الوطني على الوجه المطلوب لقد تعودنا أن تكون النداءات التأسيسية ابداعاً فردياً يعبر عن احتياجات اللحظة ويرمي بها في أحضان المستقبل في نوع من النبوءة الذي يجمع بين العقل وصرامته والحدس وقوته لكن الأرجح أن يكون المانيفستو الجديد ابداعا جماعياً لذلك فإن هذه الكتابة هي محاولة لإزالة السحر عن العمل السياسي والكيانات السياسية فكان من أهم منجزات الثورة ـنها اتاحت الفرصة لبناء فضاء سياسي عام يسمح بالحوار والتنافس والتداول وتوليد المادة الحقيقية للسياسة للانتقال من دنيا المهام النضالية الى دنيا البرامج التفصيلية كما ان الثورة فتحت منجز الحرية لإمكانية تشكيل أحزاب سياسية ملتصقة بالواقع الجديد ووضع التنظيمات السابقة للثورة امام تحدي التأقلم مع الأوضاع الجديدة للتخلص من رواسب السرية فلقد شوه الانحراف عن الديمقراطية الحياة السياسية لقد تغير الوضع بعد الثورة وتغيرت الأدوار والمهام فهل تمكنت التنظيمات المناضلة من التناغم مع الأوضاع الجديدة ؟

لقد شكلت مسالة التكييف تحدياً امام مختلف مكونات المجتمع الجمعياتي السابق للثورة وفتحت أبواب الفعل والتطور ما دفع المناضلين للانخراط في جمعيات او منظمات او تأسيس أخرى بغاية تعزيز المجتمع المدني والتأرجح بين وضعية المنظمات المدنية والكيانات السياسية بالإضافة الى بعد الحركة الطلابية عما يجب أن تقوم به ولاشك ان الرهان على إدارة تنوع في المرجعيات والتجارب مغامرة تستحق الاهتمام وإمكانات بناءات سياسية متحررة فقد كانت التنظيمات قبل الثورة على اختلافها تنظيمات عقائدية تشترك في خاصية الشمولية وعند مراجعة خارطة التنظيمات المقاومة للاستبداد سنلاحظ وجود هويات فرعية او شخصية قاعدية خاصة بكل مدرسة نعبر عنها طريقة التفكير وردود الفعل وتقنيات السجال والذوق الفني ونطاق ونوعية العلاقات الشخصية والعاطفية وما الى ذلك وكثيرا ما تتحول هذه التنظيمات الى مجتمعات بذاتها تجسد في متخيل منتسبيها نموذج الحلم والمجتمع المنشود

تسعى كتابتنا هذه الى الاندراج في سياق الكتابة السياسية المرافقة لمسار الثورة تحليلا وتقييما وتنظيرا واستشرافا لأن الممارسة السياسية في تونس هي ممارسة كسيحة يغيب عنها عمق التفكير بعيد المدى والتنظير فتغرق في تكتيكات صغيرة وصراعات المواقع وتنفصل تدريجياً عن القيمة والرسالة وعن المواطنين المعنيين بها لذا نحن بحاجة الى دراسات وتقييمات لهذه التنظيمات لبلوغ الفرقة الناجية التي هي ليست مقولة دينية وانما هي سياق ذهني ثقافي مهيمن والمقارنة هي المقياس الذي يعيننا على التمييز بين ما هو بنيوي ثقافي مشترك وبين ما هو خصوصي في التنظيمات المدنية والسياسية واثر العمق الثقافي على الدعاوى الأيديولوجية ومهما كانت الأسباب فنحن بحاجة الى التدارك والتفكير وبصوت عال في المشروع الوطني وأدواته حيث ان الأدوات كثيراً ما تقتل الابداع

وآمل ان استفز الهمم للخروج عن الصمت لان صمت الفاعلين في مؤسسات الدولة وفي الأحزاب والمنظمات ليس حيادا وانما هو فسح المجال امام هيمنة سردية التغلب والتضرر فيها ليس الواقع فحسب وانما المستقبل اذ ان خصومات الناس حول مرويات التاريخ هي في الحقيقة خصومات حول صناعة المستقبل وهذه دعوة للكتابة ونفع المجتمع بالخبرات التي يمتلكونها وقد ارتأيت أن تكون كتابتي في سلسلة تحت عنوان" إدارة التغير في سياق انتقالي "حيث هذا الكتاب من الجماعة الى الحزب السياسي يناقش مخاضات حركة النهضة وامراض المشهد الحزبي عامة والكتاب الثاني لمعضلات بناء وإدارة السياسة في سياق انتقالي من خلال نماذج من الكتابات الشخصية تهتم بالتحليل والتركيب ومحاولات التوقع والاستشراف والمساهمة في بلورة الرؤية والمنهج السياسي اما الكتاب الثالث فهو مراجعات فكرية وخاصة طبيعة الدولة ومساءلة مقولات الأسلمة والعلمنة والمنهج السياسي وموقع الدين في الفضاء العام

وقد يكزن من التجني مقاربة موضوع الانتقال والمقارنة بين الماضي والحاضر بثنائية الخطأ والصواب ولعل الأفضل

اعتماد مقارنة تفهميه ترى صواباً ممكناً بحسب اختلاف المواقع بما يجعل الهوية ذاتها مادة قابلة لإعادة التشكيل ولا تفوتني الإشارة الى النقاش العالمي منذ سنوات حول ازمة الديمقراطية التمثيلية وادواتها ومن ضمنها التفكير العميق حول الأحزاب السياسية وهذا الكتاب مكون من توطئة وخمسة فصول وخاتمة وأود أن أتوجه بالشكر لكل من اعانني وشجعني على الكتابة والنشر وساهم في نقاشه في بلورة افكاري التي اتحمل بالطبع مسؤوليتها كاملة.

مقدمة
قراءة في المشهد الحزبي بعد الثورة

الاشكال في البلاد اشكال قيادي:

يتفق الجميع ان حصيلة منجز الثورة بعد عشر سنوات أقل بكثير من الآمال التي علقت عليها سواء تعلق الامر بالاستحقاق الاقتصادي والاجتماعي وهو الأساسي او تعلق باعتماد قواعد الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد او بترسيخ السيادة الوطنية وتفكيك حلقات الارتهان للخارج بدولة او مؤسسات مالية وقد تسلل الشك الى مربع المكسب السياسي وهذه النتيجة ناتجة من اختلالات في الدستور والقانون الانتخابي وفي قوانين الأحزاب والجمعيات المؤثرة في العملية السياسية والسبب الرئيسي هو الاشكال القيادي والذي هو مرتبط بتخلف المنظومة الحزبية والمدنية وعدم القدرة على التكيف والتطلعات

المشهد الحزبي مقاربة في التصنيف:

يصنف المشهد الحزبي في ثلاث أصناف : ١- صنف الحزب مدرسة: وهي الأحزاب التي تنطلق من رؤية ومشروع يتفرع عنهما برنامج وتولي أهمية كبرى للتثقيف والتأطير والهياكل والمناضلين والعمل الميداني والتواصل المستمر مع المواطنين ويضم عادة التنظيمات التي قاومت الاستبداد وبنيتها التحتية ضمنتها قاعدة انتخابية بعد الثورة ولكنها تعرّضت للتقلص وانحسار قاعدتها كمؤشر للانتقال من الزمن العقائدي الى السياسي ومن التعاقد الابدي الى التعاقد المشروط ومن الهوية الحركية المهيمنة الى الهوية الحركية المتعايشة مع غيرها وقد حدث التصادم بين الفئات الشبابية والثقافة القديمة وحمائية الأجيال السابقة ففشلت في التأقلم وهجرها الشباب بسبب طريقتها التقليدية في إدارة السياسة ٢- صنف الحزب/ الماكينة الانتخابية :الحكم لهذا الصنف هو الهدف والانتخاب هو الوسيلة وهذا لا يتطلب سوى التموضع الانتخابي والتسويق للإنجاز و اعتماد آلية الابهار للحصول على الأصوات ولكنها لم تثبت الى حزب مستمر ٣- صنف أحزاب الكفاءات: وهي أحزاب اشتغلت على الترويج لصورة الكفاءة كميزة تفاضلية و الادعاء بالتخفف من الأعباء الايدولوجيا ومعارك التاريخ واشتغلت بطريقة حسابية على القانون الانتخابي وفرصه وعلى الخارطة الانتخابية والفضاء الجغرافي دون التعويل على الانتشار و بالتالي فهي أحزاب تعديل وتوازن لها تأثيرها في ظل نظام سياسي أقرب للبرلمان # نداء تونس: وهذه النخبة شملت معايير اً من كل صنف أعلاه لكنه لم يصل الى توازن معقول بين معارضة حركة النهضة للمحافظة على القاعدة الانتخابية كما عجز عن إدارة الصراعات بين قادته للتموضع في الدولة والسبب في انهياره يعود الى تغليب الاعتبارات العائلية وعامل الولاء على عامل الكفاءة والتفرد والعجز في اجارة التنوع

المشهد الحزبي وتغطية الطلب على السياسة:

ان تلبية حاجة مختلف الشرائح للتمثيل السياسي المجتمعية مؤشر على مهم لقياس مدى نجاعة العملية الديمقراطية والمشهد السياسي في أواخر ٢٠٢٠م يترك فئات متزايدة من التونسيين في العراء الانتخابي ولاسيما من نداء تونس بعد ٢٠١٤م والتيار الديمقراطي بعد ٢٠١٩م أما القاعدة المحافظة كانت الأكثر استقراراً منذ الثورة فحركة النهضة بتعبيراتها التقليدية تعيش ازماتها وبدا أداؤها السياسي ينزلق باتجاه ذرائعية وقد نبهت استطلاعات الرأي الى تعاظم الفجوة بين العرض السياسي ومطالب الناخبين وهي فجوة لم تستطع رأبها أحزاب الحكم ولم تستفد منها أحزاب المعارضة

أمراض المشهد الحزبي:

وشملت هذه الامراض الثقافة والأخلاق ومضمون السياسة داخل الأحزاب وكذلك المنظومة الحزبية ببعضها وبالدولة وبجمهور الناخبين ان المشهد الحزبي برمته متخلف عن اللحظة الثورية والديمقراطية بسبب ضعف روح الاجتهاد والتجديد وضعف التأهيل السياسي وبناء الإطارات المناسبة للمهام الحزبية والسياسية

الأحزاب والديمقراطية الداخلية:

كان المطلوب الانتقال من وثوقيه عالم العقائد الى نسبية عالم البرامج ومن صلابة الاسمنت الأيديولوجي الى رحابة ومرونة التعاقد المدني ومن التزهيد في المواقع الى الإقرار بشرعية الطموح وتقنين التنافس وتعزيز ثقافة النجاح واعتماد مبدأ التداول على المسؤوليات ومناهج التقييم والمحاسبة وبناء مؤسسات حقيقية ولكن أغلبها انهار ومن علامات هذا الانهيار التدحرج في الأخلاق الحركية من اعلاء القيم الى تفشي الانتهازية مما أدى الى تشكل فئة من المتمتعين تفرغ المؤسسات من أدوارها ففي عهد المجلس الوطني التأسيسي كان عالم السياسة بحكامه ومعارضيه امتداد لمرحلة النضال

يتنفس القيم والرسالة ومن عام ٢٠١٤م بدأت ردة أخلاقية تجتاح الأحزاب حيث اصبح الحكم تكتيكياً وصراعا على النفوذ والتموضع وغلب على الانتخابات الاستعراض و الابهار و لا يهم ان يتم التقيد بها بعد ذلك كما في العقد الديمقراطي

الأحزاب والمال والإعلام:

حصل التداخل بين عوالم المال والاعلام والرياضة والسياسة بسبب اتباع سياسة الابهار والاستعراض في ظل فقدان قانون يضمن تمويل الأحزاب لتحصين الحياة السياسية من تأثير المال السياسي الداخلي والخارجي حيث يسعى راس المال في المشبوه في مراحل الانتقال الدقيقة ليتحكم في التشكيلات الحزبية وفي الاعلام وتتحول الأحزاب لمجرد واجهات فقبل الثورة كان المال تابعاً للسلطة السياسية وخادماً لها ثم اصبح فاعلاً رئيسياً عبر الاعلام الذي غطى الانحرافات الكبرى التي قتلت السياسة ٢٠١٩-٢٠٢٠م واصبح الاعلام أهم حزب في الحياة السياسية باعتماد تقنيات الابراز والتغطية والتهويل والاطراء والذم والنفخ في أسماء واستهداف أخرى والمراوحة بين الاثارة والتخويف ويستعمل المال في التأثير في المحطات الانتخابية الداخلية وهكذا تكتمل حلقة الربط بين الفساد داخل الأحزاب والفساد في الساحة السياسية

الأحزاب والشباب:

الشباب هو المحرك الاساسي للثورة وقد اقبل الشباب بلهفة على خوض تجارب حزبية لكن التنظيمات نفرّت الشباب الحالم نتيجة سيطرة "نومونكلاتورا "التي استنفذت زمنها واستولت على زمن غيرها فاستنسخت سلوك وأليات السلطة التي ازاحتها الثورة وتستجلب شبابا وظيفياً ليس له من الشباب سوى سواد الشعر ولا يهمه من السياسة سوى المسارات الشخصية ويبحث عن المسالك الملتوية للتموضع فأخلى الشباب المناضل موقعه للذهبيين والقطط السمان وتقنيو سياسة يتوهمون أنفسهم رجال دولة دون امتلاك مؤهلاتها الدنيا وهكذا يصبح المسار الحزبي تسوية لوضعية مهنية في سياق ترتفع فيه نسبة البطالة وبالتالي تتشوه السياسة فتتحول المشاريع السياسية الى تعبيرات حزبية تقترب من المشاريع الانتخابية وتتغول الدولة في الاذهان بتصبح مفتاح كل شيء

العلاقات الحزبية البينية:

وتتسم بتدني منسوب الثقة والعجز عن تجاوز مناخات الريبة الموروثة عن المعارك الأيديولوجية والصدام السياسي ما قبل الثورة وقد كان المطلوب إرساء ثقافة سياسية جديدة تقوم على الاعتراف بنتائج الانتخاباتنتو٧والبناء عليها والتمييز بين الصراع الحاد أثناء الانتخابات وضرورة البحث عن مشتركات يفرضها السياق الانتقالي بعد ذلك مع ترسيخ قيم التسامح الجمهوري والتعاقد الشفاف فالسياسة ليست حرباً بل هي فن إدارة التنافس والتعايش للمحافظة على البلاد ومصالحها العليا ولم تستفد من التراكم زمن الاستبداد وكانت تجربة ٢٠١٣م (تحالف الحقوق والحريات) نموذجاً عن كيفية التخلص من الشحنات النفسية واحتوائها العقلاني في صفقة ترمي لاحتواء الجميع وتفيد البلاد

العلاقة بالناخبين وخرق مضمون التعاقد:

كانت التنظيمات السياسية تستقطب قاعدتها الى جنة عائمة اما الوضع الديمقراطي فهناك جمهور ناخب يطلب جنة أرضية وذلك يتطلب ثقافة سياسية قوامها الوفاء للناخبين وبعد عشر سنوات تتحول الحملات الانتخابية الى استعراض وتتشابه عناوين البرامج الانتخابية والمصطلحات (المنوال التنموي، الدولة العميقة، المنظومة القديمة، القوى الثورية، مقاومة الفساد، الاقتصاد الربعي) فالانتخابات بيع كلام من أجل التفويض على بياض لا يجد الناخب آلية للمتابعة

الخلاصة:

لم تنجح الأحزاب المناضلة في تحقيق نقلتها النفسية والفكرية والسياسية والهيكلية والتنظيمية والأخلاقية لا داخلها ولا فيما بينها ما أنتج العجز السياسي عن الاستجابة للمطالب الشعبية سياسياً غير أن الامر الإيجابي هو تعدد محاولات البحث عن صيغ جديدة للانتظام والتأثير وبتزايد الطلب على الممارسة السياسية والديمقراطية وغياب التمثيل السياسي لعائلات فكرية وسياسية كبيرة حدثت خسارة كبيرة للبلاد وأدى الى أعطاب جوهرية :

١- العطب الأخلاقي وبتجسد في أخطاء الأداء والانجاز والجرائم الأخلاقية التي أدت الى اهتراء الثقة (لا سياسة ناجحة بلا ثقة

٢-العطب الثقافي: ويتمثل بقتل الطموح وتشويه التنافس وسد أبواب التداول داخل الأحزاب والتنكب عن مقتضيات التعايش والبحث عن المشتركات بين الأحزاب
٣- العطب المضموني: ويتمثل بغياب الرؤى والاحلام والمشاريع الطويلة المدى وضحالة الفهم للواقع وسطحية البرامج

الفصل الأول

إعادة البناء الهيكلي
صراع الفرص والاستحقاقات (٢٠١١-٢٠١٤)

حركة النهضة ' كيان في طور التشكل:

١٩٩٨واجهت حركة النهضة بعد الثورة تحديات أهمها كيفية المساهمة والبناء الوطني وملء حالة الفراغ السياسي بعد حل التجمع الدستوري الديمقراطي وإعادة تنظيم غاب عن البلاد لمدة ٢٠عام تشتت خلالها مناضلوه بين المنافي والسجون وقد انقلب المزاج داخل الحركة انقلابا جذرياً في ٢٠١١-وبعيدها اذ تمت إعادة البناء في تسعة أسابيع فقط وإنجاز ٣٠٠مؤتمر في كل المعتمديات والولايات واكتفى الفريق الذي اشرف على البناء على تحريك الطاقات الكامنة ثم تشتت اهتمامات نخبة الحركة بين اليومي والتركيز على إنجاح تجربة الحكم في سياقات مغلقاً

لا يجب أن يكون التنظيم مجتمعاً مغلقاً:

١- **الاطار العام للبناء الهيكلي الجهوي:** ١- تمر بلادنا بمرحلة انتقال دقيق من الاستبداد الى الحريات ونمر بمرحلة انتقال دقيق من كيان يواجه تحدي اثبات الوجود الى كيان تطرح عليه تحديات الابداع والتجديد ومن كيان تسكنه مشاغل الذات الى كيان يحمل مشاغل البلاد والأمة
٢- الحركة في طور التشكل وإعادة البناء مشروع كبير انه بناء فنري مضموني وسياسي نضالي وهيكلي تنظيمي
٣-إعادة البناء متعددة المستويات تبدأ من الهياكل القيادية بتوسيع الهيئة التأسيسية وتدعيم حضور المرأة والكفاءات والاقتراب من القواعد وتحسين مناهج العمل واستكمال الاطار التنفيذي وضبط لأدوار المهجر في الوضع الجديد
٤- إعادة البناء الجهوي مدخل ضروري لتفعيل أداء الحركة وهو شرط لردم الفجوة بين التقدم النسبي للمشروع الفكري والأداء السياسي

٢-البناء الهيكلي الجهوي : المنطلقات ومعالم السياسات: ١- البناء الحالي هو معالجة مستعجلة لحالة الغياب الهيكلي وفق أفق استراتيجي -٢- التنظيم ليس جهازاً ولا مجتمعاً مغلقاً ولا مجتمعاً موازياً بل اطار يستثمر كل الفعاليات والطاقات
٣-كانت العلنية مطلب طيلة عقود والآن توفرت العلنية والقانونية وهي مسؤولية كبيرة والتزام مع الذات والمجتمع والدولة
٤- كان ترسيخ الديمقراطية أحد مطالب الحركة والتزاماً أخلاقيا وشرطا قانونيا لذلك يجب ان تكون المحاسبة في حركة علنية قانونية في ٣ مجالات ١-محاسبة داخلية في المؤتمرات وهياكل المراقبة ٢- محاسبة سياسية امام الحكم الأساسي أي الجمهور ٣- محاسبة قانونية : امام قانون البلاد
٥- ان اللامركزية عي أحد الخيارات التنظيمية الأساسية
٦- هيكلية الحركة هي هيكلية لمشروع إصلاحي ديني تربوي مجتمعي وسياسي
٧-الشباب هو قوة الثقل الأساسي في المجتمع كمياً ونوعياً والمساهم في صنع الثورة وعليها التشبيب لمواجهة التهرم
٨-ضرورة تفعيل دور المرأة في الحركة والمجتمع
٩- ان العلنية والقانونية هي فتح الباب أمام المبادرة الفردية والجماعية
١٠- اعتماد المرونة في صيغ التأطير والتفاعل واتباع المسالك الوظيفية والقطاعية
١١-يجب الانطلاق من التقسيم الإداري للبلاد معتمديات و ولايات دون ابطاء

البناء الهيكلي الجهوي: الصيغ العملية:

١- ترتيب الوضع التنظيمي على مستوى كل معتمدية وفق القاعدة التنظيمية المعتمدة وفق نظم أخلاقية منفتحة
٢- عقد مؤتمر محلي لكل معتمدية لتوضيح السياسات وانتخاب مكتب محلي
٣- الانتخاب يكون سرياً ومباشراً وكل مشارك في الاجتماع مترشحاً ويمكن للحضور الاتفاق على قائمة اسمية
٤- يتم اختيار قيادة فعلية شرعية داخلية ومسؤولة امام القانون ومعلومة للإدارات الجهوية و ممثلة للحركة
٥- يجب حضور الاخوات في الجلسات الانتخابية واسم احداهن في المجلس المحلي والا يعتبر المجلس لا غيا
٦- تشكل لجنة لفرز الأصوات وتعد تقريرا تفصيليا بانتخاب المكتب المحلي
٧- يتم انتخاب اعداد إضافية من الحضور تحسبا للشواغر او الطوارئ

٨-يعقد المجلس جلسة مستعجلة بعد الانتخاب لتوزيع المهام واختيار ممثلي المعتمدية لانتخاب المجلس الجهوي
٩- يتم انتخاب ممثلي المعتمدية من المجلس المحلي وغيرهم من الفعاليات التي لم تصعدها العملية الانتخابية
١٠- يتم في هذه الجلسة ترشيد العملية الانتخابية والتعارف بين الحضور وترتيب المنتخبين حسب الأصوات

المقرات:

١- كراء المقرات- في المعتمديات والولايات -وفق الإمكانيات الذاتية- مع إمكانات الدعم في حالات خاصة
٢- وظائف المقرات في هذه المرحلة استقبال الوافدين وتوفير شرح قانون الحركة وبياناتها وسياساتها
٣- تعليق لافتات على المقرات وفتحها رسمياً بعد عملية إعادة الهيكلة بالإضافة الى إجراءات قانونية

الآجال الزمنية:

أن أوضاعنا الداخلية والتحديات الخارجية لم تسمح لنا بالتباطؤ أو تبديد الوقت ونحرص على إعادة الهيكلة

تونس ١٩مارس ٢٠١١الموافق ل ١٤ربيع الثاني١٤٣٢

عبد الحميد الجلاصي المنسق العام لحركة النهضة يجيب عن أسئلة تتعلق بالحركة ومستقبلها:

سنظل خدماً لشعبنا:

س١- ما هو مستقبل حركة النهضة؟ وماهي آفاقها في سياق الانتقال الديمقراطي؟ كيف ستكون تفاعلات الهيكلة والتنظيم مع الحكومة الجديدة؟
ج١- مستقبل الحركة مرتبط بأدائها وحركة النهضة بدأت بمشروع إصلاحي يستند الى الإسلام الوسطي يزاوج بين الأصل والعصر دخل بعد ٢٣ أكتوبر مرحلة جديدة هي مرحلة التدبير وإدارة الشأن العام سيحافظ هذا المشروع على ابعاده التربوية والثقافية والقيمية وهدفه خدمة الناس ورعاية مصالحهم وفق الوعود بأمانة ومسؤولية
س٢- ماذا عن الواقع الداخلي والتنظيمي للحركة؟ ان الحركة في مرحلة انتقالية دقيقة بانتقال مسؤولياتها لخدمة الشعب فعليها أن تتجدد بشرياً وطرق عملها ومضامين خطابها لتتلاءم مع المرحلة الجديدة لتؤكد جدارتها بالثقة التي منحت لها ومن أولى أولوياتها اجراء حوار واسع داخل الحركة وتوسيع مجالات الشورى وتجديد النخبة القيادية للوافدين الجدد عليها
س٣- هناك تخوفات ان تصبح حركة النهضة تجمعاً جديداً؟ من اهم مكاسب ثورتنا ٢٠١١م الانتقال الديمقراطي الحقيقي وهذا لا يسمح بوجود أحزاب شمولية وان رغبت الحركة بذلك ونحن امام دولة جديدة هي دولة الشعب وخادمته
س٤- ما لذي تغير بين النضال والمعارضة وممارسة السلطة؟ نحن لم نمارس الحكم نحن بصدد التعلم وهذا الانتقال من الصمود والنضال الى البناء والتشييد يتطلب ثقافة جديدة وعقلية جديدة ونفسية جديدة ووسائل جديدة ونحن بصدد اجراء التحول للاستجابة لتطلعات الشعب وكما صمدنا زمن الشدة نحرص على ان لا تفتننا الكراسي
س٥-حركة النهضة بين التنظيم والحزب السياسي؟ لقد كانت تنظيماً في مراحل الظلم وأداة لمشروع إصلاحي شامل اجتماعي وثقافي وتربوي وسياسي والثابت هو مكونات هذا المشروع أما إعادة التهيكل والتحول فهو مراعاة لتحولات الأوضاع
س٦-: تأسست الحركة ببعد إسلامي وديني أعطى الأولوية للجماعة والتكوين العقائدي: كيف ستتعاطى اليوم مع هذا الجانب في ظل هذه التحولات؟ الجماعة ليست هدفاً في ذاتها وانما وسيلة لخدمة المجتمع وليست بديلاً عنه وان تنوع الابعاد العقدية والاجتماعية والثقافية والأخلاقية والتربوية حاضرة وستبقى في مشروعنا بغض النظر عن الصيغ والاشكال التي تلبيها وتخدمها
س٧-: كيف استطاع التنظيم مواجهة واقع المحاصرة والتضييق والسجون والمنافي والمحافظة على الاستمرارية؟ لأنها دعوة أصيلة تلبي حاجات عميقة في مجتمعاتنا فلا يمكن أن تستأصل وانما أن تستمر بالقدرة على التكيف ففي المهجر حافظ تنظيمنا على وجوده وفي الداخل بقيت فكرة التهيكل وحين توفرت الظروف تجسدت بصيغة مرنة
س٨-: هل تمكنتم من أعادة استجماع خيوط تنظيمكم؟ نعم وفي محاولات متعددة منذ ١٩٩٨م ثم اتخذت صيغاً رسمية وهناك أرصدة كبيرة من المناضلين يعرف الناس بعضهم وتصدوا لمهمة إعادة البناء وتحققت مكاسب على كواهلهم
س٩-: عدد من أعضاء مكتبكم التنفيذي تولوا مناصب وزارية، كيف ستتعاملون مع هذا المعطى تنظيمياً؟
أرسلت الحركة بخيرة مناضليها الى الحكم للسهر باقتدار على إدارة شؤون البلاد وسيحافظون على دورهم في الحركة وسنحرص على أن تغيرنا الدولة أو تلتهمنا
س١٠-: وقع تأخير موعد عقد مؤتمر الحركة الذي قرر في البداية لنهاية هذا العام؟ ما الجديد حول انعقاده؟
المؤتمر محطة سياسية مهمة للحركة وليس تنظيمية فقط ولكن تغليب المصلحة الوطنية على التنظيمية أدى الى تأجيل انعقاده وان انتخابات ٢٣ أكتوبر ليست حدثاً عادياً في التاريخ السياسي وتاريخ الحركة وكذلك الانشغال بتشكيل التحالف الحاكم وضبط برنامجه السياسي والآن نعمل لإعداده أحسن اعداد
س١١-: يعني ليس هناك بعد موعد محدد لهذا المؤتمر؟ نحن الآن بصدد النقاش حول الموعد والاعداد وسنعلن موعده

س١٢-: مستقبل المواقع القيادية الأولى في الحركة خاصة الرئاسة والأمانة العامة؟ تذخر الحركة بأرصدة قيادية والمؤتمر والانتخابات ستفرز القيادة وفق قوانيننا وأعرافنا

س١٣-: هناك من يتحدث عن صراعات وتجاذبات عميقة داخل قيادة الحركة بين قيادات المهجر وقيادات الداخل قد تؤثر على مستقبل الحركة وانسجامها؟ أن الحركة لم تعمل في منهجها التربوي على صياغة قوالب يكرر بعضها بعضاً فهناك تنوع في المقاربات والآراء وقد نجحت الحركة في صهر جناحيها في الداخل والمهجر في كيان موحد وسيكون المؤتمر فرصة لدعم وحدتها دون طمس تنوع المقاربات وهذا احدى ثروات الحركة التي لا يجب التفريط فيها

س١٤-: البعض يروّج الى إدارة الحركة وخاصة في المسائل الكبرى تخضع لمحاصصة بين أجنحة رئيسية داخلها على عرار ما قيل بخصوص توريع الحقائب الوزارية علة أجنحة ثلاثة: الغنوشي والجبالي والعريض؟ نحن نراعي في عملنا المصلحة العليا للبلاد والحركة ونسدد ونقارب ونتوكل على الله تعالى وننفذ ما يفضي اليه الشورى

س١٥-: وضعت الأحداث الأخيرة الحركة في وضعية دقيقة هل يمكن للبلاد أن تنجح في مثل هذه المرحلة من الانتقال الديمقراطي وتحقيق الاستقرار وأهداف الثورة ١٤جانفي بقيادة النهضة؟ لقد أنجز شعبنا في ١٠أشهر ثورتين ويمكن أن ينجح في صناعة ثورة ثالثة وان جماهير شعبنا قادرة على إنجاح هذا التحول الدقيق وصياغة نموذج يؤثر في المستقبل ونحن في الحركة عازمون على بذل قصارى جهدنا لإنجاح إعادة بناء مجتمع ومؤسسات الدولة وواثقون بربنا تعالى

سنحرص على التخلص من أمراض العمل السري

س١-: ستعيش حركة النهضة والمجتمع التونسي ككل لأول مرة فعاليات المؤتمر التاسع المنتظر في جويلية القادم بصورة علنية فما هو تعليقك على هذا الحدث؟ يعتبر هذا المؤتمر حدثاً تاريخيا بالنسبة للحركة والبلاد لأنه لأول مرة سيعقد بصورة موحدة منذ مارس ١٩٨٨م ونعقده في وضع دولي واقليمي ومحلي متغير حيث حملت الحركة مسؤولية إدارة البلاد عقب ثورتين وهو محطة للنظر في حصاد الماضي توضيح آفاق المستقبل الذي هو مستقبل البلاد وفق تحولات كبرى

س٢- ما هو تقييمك لعملية تجديد الهيئات المحلية خاصة ان تركيبة ونوعية المنخرطين تغيرت بعد الثورة؟ شارك في المؤتمرات المحلية أكثر من ٣٠٠٠٠ مناضل نقيّم بهم كمّاً ونوعاً المنخرطين في الحركة تطلّعاتهم ما ساعد على ضبط السياسة التنظيمية ومعالجة أوجه الخلل والقصور وإن جذب الطاقات الشبابية ما زال يحتاج من الجميع جهداً لإقناعها بالانخراط والعمل الجماعي في جهد بنائي للبلاد وسنحلل في المؤتمر كل المعطيات المتوفرة والفئات المترددة

س٣- ماذا تعني تحديداً الفئات المترددة؟ هي فئات الشباب التي تعاني من ضعف كبير في الانخراط في العمل الجماعي بسبب سياسات النظام البائد فنحتاج الى جهود لتحديدها واستيعابها في عمل حزبي جديد او عمل جمعياتي لبناء المجتمع

س٤- كيف ستعبّر مضامين اللوائح التي تصدر عن المؤتمر عن نقلة النهضة من حزب محظور الى متزعم للسلطة؟ إن حركة النهضة حركة مناضلة مهتمة بتجديد الفكر السياسي وتأصيل مضامينه لذلك سننشر فكرها لدى عامة الباحثين ونروّج له في الاحتفاليات وسيكون المؤتمر فرصة لتعميق النظر في مضامين الحركة وفي فلسفتنا التنظيمية للخروج من رواسب العمل السرّي

س٥- قلت ان للعمل السري امراض لو تحلل لنا خلفية ذلك؟ ان العمل السري يكرس التحفظ والانكفاء والانتظاريّة وقتل المبادرة ويرسخ عقلية المركزة في حين ان الديموقراطية تطلب الانتشار الواسع ونأمل ان يحصل ذلك في الحياة الحزبية والجمعياتيّة عامة في الحركة وخارجها ان شاء الله تعالى

س٦- هل سيحصل تغيير في قيادة الحركة وظهور وجوه شابة بما يمكنها من التواصل مع المتغيرات التي تعيشها البلاد؟ ان تجديد القيادة عملية مستمرة وهي سياسة وخيار وقد اعتمدنا التمييز الإيجابي للشباب وسيكون المؤتمر فرصة لدفع هذه السياسة في مختلف مفاصل هياكل القرار داخل الحركة

س٧_ هل سيترشح الشيخ راشد الغنوشي لقيادة الحركة ام سيتم ترشيحه من قبل المؤتمرين؟ يرغب الشيخ في التخلي عن الإدارة المباشرة للقيادة والتفرغ للتوجيه الفكري والسياسي ولمشروع يتبلور على صعيد المنطقة كلها والمؤتمر سيكون امام ترجيح اهل الأولوية في السنين القادمة للأدوار الوطنية لرئيس الحركة وسيكون المؤتمر سيد نفسه في أقوم القرارات

س٨- هناك من يرى تبايناً في المواقف بين أجيال الحركة في أكثر من ملف؟ ليس هناك تباين بين الأجيال وانما تنوع داخل الحركة لان لها اطاراً عاماً مستند الى المرجعية الإسلامية يضم اجتهادات وتنوع يصل أحيانا الى شيء من التباين وقوة الحكة تكمن في اعترافها بهذا التنوع وبأحقيته في الإدارة والالتزام بما تقرره المؤسسات والراي النهائي ملزم

أعلام بالاستقالة

في هذا الفصل يقدم الأخ عبد الحميد الجلاصي المنسق العام لحركة النهضة بيان الاستقالة للأخ الشيخ راشد الغنوشي في ٣جويلية١٠١٣م الموافق ٢٤شعبان ١٤٣٤هجري في ١٣ بنداً يذكر في البندين الأول والثاني تشرفه بالعمل منذ بداية الثورة مع خيرة أبناء الحركة لما فيه نفع البلاد والعباد بعبارات مفعمة بالتواضع والاحترام والمسؤولية ثم يحدد في الرابع ولخامس والسادس احتياجات الحركة وهي الانتقال في بنيتها الهيكلية ومنهجية تسييرها وثقافتها الإدارية لردم الفجوة بين موقعها بعد الثورة وقبله وتحدث عن تغير في منهجية التفكير اذ توقفت الحركة عن صياغة التحليل الشامل للواقع في البلاد الى قراءة منهجية وفق معطيات إحصائية تنتهي لأحكام عامة ويشرح في البنود السابع والثامن والتاسع خطط

الحركة في التكيف والاستجابة للمعطيات الجديدة وانكساره بعد ما تحولت الجلسة من حديث عام عن الهيكلة الى محاولة انقلابية يقودها المنسق العام ويتمرد عن تنفيذ التعليمات ويتدخل عنوة في السياسة في الدورة الأخيرة لمجلس الشورى وما خلفته ويدعو الله ان يتجاوزها أما في البند العاشر يطرح تساؤلات عن مسألة الحجب وعدم الكشف عن معطيات السجال كخلفية للتحويرات الهيكلية في الجلسات التمهيدية مدى صحة تدخل المنسق العام في الشأن السياسي ومن الذي

عين وفد الحركة في التنسيقية العليا وفي مفاوضات التحوير الحكومي أما في البند الحادي عشر فتحدث عن اسفه تجاه تحوير القرارات فينا يخص الهيكلة والتحوير الوزاري ما أدخل البلاد في أزمة عميقة ما اسهم في تقسيم الحركة والتركيز على مواطن الخطأ وأداء الحكومة والتنفيذي يتحدث في البند الثاني عشر عن مناخات الدائرة القيادية وعناصر الارباك فيها
والبند الثالث عشر والأخير تحدث عن حرصه على التعامل بإيجابية في غياب رئيس الحركة وعن حسمه أمره وفق النظر ل:١- دقة المرحلة القادمة داخليا وخارجيا وما فيها من تنافس

-٢- التشويه الذي لحق سمعته امام العشرات من أبناء الحركة والذي لا يمحوه الا الاعتذار العلني

-٣- اهتزاز عنصر الثقة في شخصه

-٤- تحفظاته عن طرق إدارة الملفات والتعامل مع الأرصدة القيادية

٥- ضمان سلاسة أكثر في تسيير الحركة

ثم يعلن الاستقالة وينوه لتقديم تأملاته للوضع القيادي للحركة مع مقترحاته وتقديم جرد للملفات التي اشتغل عليها

الفصل الثاني
سجالات العلاقة بين الحزبي والحضاري (٢٠١٤-٢٠١٦)

هذا الفصل يحتوي تأريخا ومساهمات شخصية مما يمكن نشره في سياقات وفق شفافية وثقافة سياسية لدفع النقاش السياسي والمضموني في البلاد

لا يجب أن تستنزف كفاءات النهضة في الشأن السياسي:

وفي هذا الباب يضيف الجلاصي عن الأسئلة تتعلق بحركة النهضة بعد عدوله عن الاستقالة
س١-: بعد عدولك عن الاستقالة ما هو موقعك في حركة النهضة اليوم؟ أنا عضو في مكتب التنفيذي لحركة النهضة ونائب رئيس الحركة وسأهتم اهتماماً خاصاً في ملف التخطيط والتفكير الاستراتيجي والتأهيل القيادي
س٢-: ماهي أولويات حركة النهضة اليوم؟ هي أولويات وطنية تتمحور في ثلاثة محاور ١- خطر الإرهاب الذي يهدد البلاد وسبل تطويقه -٢- التحدي الاقتصادي والاجتماعي ويضم الصعوبات الاقتصادية التي تواجه الإصلاحات -٣- التحدي السياسي في مستوى البلاد اليوم
س٣-: بعد تجربة الترويكا ثم تجربة خارج الحكم ثم مشاركة أخرى في الحكم مع حزب النداء ألم تتوقف الحركة لفترة بمراجعة ذاتية وتقييم أدائها وتعاطيها مع هذه المحطات؟ للأسف تسارع الاحداث لم يمهل الحركة لتقوم بالمراجعات والتقييمات فنحن كنا مطالبين بالحفاظ على كيان في بلد ينهشه الاستبداد والفساد والتركيز على مكاسب الثورة لكننا اليوم نقوم بتأملات عميقة لاستشراف صورة النهضة وما يجب ان تكون عليه في ٢٠١٥ استجابة لمقتضيات المشروع الوطني
س٤- على ذكر المؤتمر العاشر لحركة النهضة يبدو ان المسألة لم تحسم بعد إذا ما كان المؤتمر سيكون مضمونيّاً فقط ام سيكون فيه تجديد للهياكل في ذات الوقت؟ المؤتمر سيكون عادياً وبالتالي سيكون فرصة لتقييم تجربة الحركة في الحكم والخيارات السياسية الكبرى لتقديم مراجعات فكرية ومضمونيه وفرصة للنظر في الملفات الداخلية المتعلقة بالمؤسسات والقانون وكيف تكون حركة ديموقراطية في الداخل والخارج وسيكون تجديد الهياكل صلب الحركة
س٥- الى اين وصلتم فيما يتعلق بحسم مسألة فصل السياسي عن الدعوي؟ لا أحبذ كلمة دعوي لأننا مجتمع مسلم وانما

نقول التثقيف الديني والتهذيب الديني وفي دول الاستبداد يطغى الوضع السياسي على نشاط الأحزاب السياسية أنا في وضع الديمقراطيات فهناك توزيع مختلف تماماً وتكون هماك آفاق في اطار القانون بما يحقق السلطوي والسياسي والمجتمعي وهذا مشروع حركة النهضة فيتم التثقيف الديني عبر الفكر والوعظ والفنون والرياضة والاقتصاد وغيرها

س٦-:الا تشعرون أنكم تتحملون جزءاً من المسؤولية في انسياق عدد كبير من الشباب التونسي وراء الفكر السلفي المتطرف لأنكم انصرفتم الى الشأن السياسي وتخليتم عن دوركم في التثقيف الديني وفي نشر مبادئ الإسلام الوسطي ؟

نعم استشعر شخصياً ذلك لان مسؤولية الإصلاح الديني والثقافة الإسلامية في بلادنا مازالت ضامرة وان بعض النخب السياسية تعاملت مع الجانب الديني بسلبية وأحياناً بعدائية ما أدى الى ردود أفعال سلبية فالتثقيف الديني مسؤولية الحركة

س٧-: يبدو أن حركة النهضة غصّت بقياداتها خاصة بعد خروجهم من الحكم وكل هذه القيادات مستهلكة في الشأن السياسي ألم يحن الوقت إعادة توظيف قيادات الحركة كل حسب ما يمكن أن يفيد به ؟ وهل هي اليوم قادرة على استيعاب كل هذه القيادات؟ البعض يرى أن المجال السياسي والتموضع داخله فيه المجد والأضواء غير أن مشروع النهضة لا تفاضل فيه بين كل المجالات وقدرة الأحزاب تكمن في قدرتها فتح ممرات الى عمق المجتمع الذي تنتمي عليه وتأسيس ثقافة الانخراط داخله وحركتنا غنية بهذه الطاقات القادرة على الفعل والانجاز في جميع المجالات

س٨-: هل يمكن أن يلعب المؤتمر القادم من خلال إعادة الهيكلة دوراً في هذا الاتجاه؟ أكيد فالحكة قادرة على استيعاب جميع قياداتها وواعية تماماً بصورة حسن التوظيف للكفاءات البشرية وهذه السالة ستكون حاضرة في المؤتمر بقوة

س٩-: أين حركة النهضة في التشبيب؟ لسنا راضين عن نسبة الشباب في هياكل الحركة ولابد من العمل على ذلك

عندما تتجاوز الخمسين قد يكون مطلوباً التفكير خارج الصندوق

س١- هل مازلت مسالة تصريف المشروع وعلاقة الحركة بجذورها الثقافية تهيمن على نقاشات اللجنة المضمونية ومجلس الشورى؟ أولاً: ليس هناك رضى لكثير من أبناء الحركة عن صورتها وتفاعلاتها مع الأحداث والحصيلة بالنسبة للبلاد والتي كان يمكن أن تكون أفضل .ثانيا: مسالة الانتخابات الأخيرة وجهت مجموعة من الأسئلة للجميع بما فيها النهضة في علاقة الشباب التونسي بالشأن العام والعلاقة بالقاعدة الانتخابية النسوية اذ كانت قليلة وفي علاقة بالجغرافيا اذ ان للحركة شعبية في مناطق أكثر من مناطق أخرى ثالثاً استمرار اقدار الخوف والتوجس بسبب ما خلفته مراحل السرية والصراع .رابعاً الساحة الحزبية في تونس في طور التشكل ونخشى أن تتحول الأحزاب لمجرد واجهات لكتل من المصالح واللوبيات كل هذه المسائل يجب أن تؤطر في النقاشات لتأهيل الساحات الحزبية بقدر تطلعات المواطنين

س٢-: مهي ملامح الثقافة الدينية التجديدية؟ يجب أن يستوعب التونسي أن التدين يعني النظافة والابداع والانجاز والالتزام بالوقت وحب الجمال والتكافل والتعايش ان هذه الالتزامات المدنية هي في الحقيقة واجبات دينية

س٣-: هل تقصد أننا في هذه المرحلة تجاوزنا الصراع حول الهوية وأننا في مرحلة صراع ضد تشويه مفهوم التدين وإعطائه شكلاً مختلفاً؟ إن الفصل الأول من الدستور حسم الكثير من القضايا الا اننا لم نحقق بعد التجديد الديني المطلوب والمضمون الديني والخطاب الديني المطلوب للإنسان التونسي وفي المسار السياسي تقدمنا بنسبة ٤٥٪ اما في مسار الكرامة والعدالة الاجتماعية فهو قضية اليوم والغد والمسار الثقافي هو قيم الثورة وللأسف لم نصل إليه بعد أما القضايا الدينية فهي ليست قضايا علم الكلام بل قضية الأفق الديني كموجه ومؤطر أخلاقي وقيمي للشأن العام لاستكمال أهداف الثورة

س٤- التغير في القضايا هل ترجمته خطوات عملية على الميدان؟ إن السلطة ليست الدولة فقط والسياسة ليست الأحزاب فقط ولكن عندما نسمح يتسع فكر الأحزاب لبناء فضاء السياسة والدولة والمجتمع حينها سنجد فضاءً ديموقراطياً

س٥- هل أحدث موضوع تقييم تجربة النهضة في الاربع سنوات الماضية شرخاً داخلها؟ لا أرى أن هناك شرخاً في هذا السياق وإن أصعب المراحل هي مرحلة الانتقال ونحن في طورها ولها فقهها والاستفادة من التجارب السابقة

س٦- كيف تديرون الحوار داخلكم بهذا الشأن؟ الملفات متراكمة ونقيّم الأداء من خلال الحوار والمقارنة بالتجارب السابقة والسياقات الآتية ومن الضروري طرح قضايا المستقبل

س٧- ما هو تصوّرك لشكل حركة النهضة بعد المؤتمر القادم؟ إن التغير بالنسبة للحركات عملية يومية فالنهضة حافظت على اسمها لكنها تغيرت كثيراً في طواقمها البشرية وفلسفتها ومضمونها وبدأنا ننتقل من مرحلة ثقافة الاحتجاج الى البحث عن مواضع الضعف في مشاريع ثقافة البناء ولعل المؤتمر يدفعنا في هذا الاتجاه

س٨- ماذا سيتغير في عبد الحميد الجلاصي بعد المؤتمر القادم؟ على كل فرد على الطريق ان يتساءل وهو يرى الموت من حوله ربما كنت مفيدا للبلاد في الماضي فكيف امون أكثر فائدة في المستقبل علينا أن نفكر خارج الصندوق

س٩- هل تجد حركة النهضة نفسها لكي تبرهن تونستها في كل مناسبة؟ إننا أبناء المدرسة التونسية والتونسة هي قضية حقيقية لكنها سؤال فخ ويوجد مسافة بعلاقة الأحزاب والشعوب الخطر ان تتحول هذه المسافة الى مجتمع بديل فالتونسة هي القاطرة التي تقود المجتمع وتطوّره وتنهض به ومعه

المؤتمر العاشر لحركة النهضة في سياق الأولويات الوطنية

الحلقة الأولى: بناء الفضاء العام شرط للبناء الديموقراطي

تمهيد: إن تعثر مسارنا الثوري بعد ٢٠١١ يعود لغياب مشروع سابق للبناء الثوري بعد سقوط الديكتاتورية بمداخله الرئيسة وأولوياته ومضامينه ومحطاته وفي السنوات الخمس الماضية كان الحراك الثوري هو الذي يقود المسيرة ويحدد السقف ويضغط على مختلف الفاعلين والممارسة والتجربة والخطأ سبقت الرؤية والقيادة والتخطيط والنخبة لم تستطع ان تستوعب هذا الجديد فكان يجب أن نبحث عن أسلوب جديد في التفكير والرؤية لمشروع وطني جامع والى بناء سليم للفضاءات الثلاث

١-الفضاء الحزبي: هناك تغير نوعي في ماهية الأحزاب السياسية ونفور من العمل الحزبي وتراجع القيمة النضالية أي تحولا في نوعية العلاقة بين المناضل والحزب من علاقة ولاء الى علاقة تعاقد ولم تعد الهياكل هرمية بل تداخلت الفضاءات المتمايزة لتتحول الأحزاب الى ماكينات انتخابية يموت فيها المناضل ويأخذ مكانه الناشط الانتخابي و في الاقتصاد يتغلب مفهوم المستهلك و في السياسة يتغلب مفهوم الناخب

٢- الفضاء السياسي: هو فضاء التداول المباشر حول السلطة ويضم الفضاء الحزبي والمؤسسات وهياكل الدولة وهو الإنجاز الأبرز لما بعد الثورة ولكن يجب تحديده وتحديد الفاعلين فيه ونوعية العلاقات وقواعد التفاعل والصراع بينهم والخطوات فيه ما زالت بطيئة واهم ما ينتظرنا إعادة التوزيع بين المركز والجهات لتصبح الديمقراطية شيء ملموسا

٣ -الفضاء العمومي: هو انتقال من مجال السلطة بما هو حديثين الدولة الى السلطة بما هي كل إمكانيات التأثير و البحث في بناء و توزيع و إدارة السلطة بهذا المعنى و الاستجابة لبناء مجتمع مدني مستقل قوي و متنوع ولا تزال العلاقة بين المنتظمين الحزبي و المدني تشوبها شوائب كثيرة لذا يجب ان تنفتح و تتعدد الخيرات امام المواطن ليساهم في الشأن العام و تتمايز الفضاءات لنصل للوضع الديمقراطي و هو مالم يتحقق الى الان بالشكل الكافي و حينما يتحقق هذا التمايز بين الفرد و الجماعة و تكون التنظيمات مكانا لتفجير الطاقات الابداعية و القيادية و في السنوات الخمس الأخيرة توفرت لنا فرص ثمينة لبناء المشترك الوطني و تعميق الحوار حوله خلال مناقشة الدستور و محطات الحوار الوطني و حصادنا لم يكن هزيلا و ذكاء النهضة ان تستحضر كل هذه الاعتبارات النهضوية للوصول الى الوضع الديمقراطي و لعل اهم مشكلات البلد منذ الثورة هو الاشكال التواصلي بين المؤسسات و المواطنين و هذا الاشكال قائم داخل الحركة و هيئاتها بالإضافة الى صعوبات و بيدغوجيات و تقنيات إدارة الانتقال و فلسفة المرافقة لتحولات الكيانات الكبيرة و هذا الاشكال يحتاج لجهد كبير لتجاوزه كما ان الحوكمة يجب ان تكون في كل الفضاءات الحزبية و المدنية

الحلقة الثانية: البناء النهضوي كمساهمة في بناء رافعة واسعة وصلبة للمشروع الوطني

اهم الحقائق التي يجب معرفتها ١ نحن نموذج ناجح لبلد في قلب عملية بناء ديمقراطي نسعى لها و ما يعرقل تقدم مساراتها استمرار التجاذب معالجة مظالم الماضي في البطاء في الاستجابة لمطلب العدالة الاجتماعية و التصدي للفساد هو قرين الاستبداد و يمكن ان يلتهم كل المكاسب السياسية و الوصفة الناجحة هي تشكيل أوسع كتلة حول مشروع وطني جاهز فالقوى الحاكمة للثورات عليها الاعتذار عند الاقتضاء اما القوى التي تعرضت للاضطهاد ف عليها تجاوز صراعات أيديولوجية ان تكون عليها القدرة على التجدد و وضع برامج و اوليات و ترجمة في أولويات تترجم الارقام في الميزانية ان مراحل البناء الديمقراطي تعني الاقتناع ب امكان تعدد الحلول للمشكلة الواحدة و تعدد المداخل لمعالجة قضايا التغيير و الإصلاح و مستقبل بلادنا يمر بمرحلتين مرحلة الديمقراطية التوافقية و مرحلة الديمقراطية التنافسية في الأوضاع الديمقراطية تبحث الشعوب عن الاستقرار و التوازن و لا تسلم القيادة لأي قوة بعينها وإن المشروع الوطني يرتكز على أركان أهمها الحرية والعدالة والتنمية والهوية والوحدة وكل ركن يلبي حاجة ويحقق قدراً من التوازن في الكيان الاجتماعي أما القوى السياسية فقد تركز على ركن أكثر من غيره فيكون علامته التجارية
وينتج الاستقرار الوطني من الحصيلة والتفاعل والتكامل المخطط أو المضمر كما أن القاعدة الانتخابية في الأوضاع الديمقراطية تتصف بالثبات الجزئي بالقدر الذي تتصف به بالحراك والتموج وتكون الفروق بين كيانات الفضاء الاجتماعي والانتخابي وفق ثلاثة أصناف التموضع السياسي والتموضع الاجتماعي والتموضع الثقافي لذا نرى ان يكون تفكير النهضة ضمن هذا الأفق الوطني وهذه الفلسفة التنافسية التكاملية ويحدد كل طرف هويته السياسية والاجتماعية والثقافية وقاعدته الانتخابية والنهضة لها تاريخ في مناهضة الاستبداد ولها زعاماتها وعليها تجاوز تحديات التعايش

الحلقة الثالثة: أي تموقع لحركة النهضة في المشهد الحزبي التونسي؟

ان التموقع اما ان يكون انسياق وراء حراك الماضي أو استسلام لطلبات الواقع السياسي لذا فنحن ندعو الى التفكير العقلاني لاختيار التموقع وفق المتطلبات السياسية كما اننا معنيون بكل التموقعات :١- معنية بتحديد موقعها السياسي فهي حركة مدنية ديمقراطية في حياتها الداخلية وبرنامجها السياسي وملها الميداني وعنصر لضمان الحريات والتنافس السلمي ٢- منية بتحديد موقعها الاجتماعي وفق الخطاب الإسلامي الذي اثبت نجاحه في الاستقطاب ولاسيما الشباب ومن الأفضل أن تكون الحركة معبرا عن الفئات الشعبية دون أن تعادي راس المال -٣- معنية بتحديد موقعها الثقافي وهي

الأكثر اثارة للجدل وتحديد الإشكالية هل هي بين الدين والسياسية؟ ام بين الإسلام والسياسة؟ أم بين الديني والسياسي؟ أم بين الدعوي والسياسي؟ أم بين الدعوي والحزبي؟ هل هي مجرد قضية نهضوية خالصة؟ لذا يجب الحسم دستورياً

الدين في فضاء الدولة: الدولة راعية للدين كافلة للحرية المعتقد وممارسة الشعائر والقوانين تنظم العمل المدني والدين من شأن الدولة وهو حاجة للفاعلين السياسيين مهما كانت مرجعياتهم

الدين والفضاء المجتمعي: لعل أهم خصائص الوضع الديمقراطي أنه مجال الفضاءات المتمايزة و الفالين المتعددين وسلطة الدولة ذاتها تتآكل لحساب سلطات متزايدة للمجتمع ضمن الثوابت الدستورية ومراعاة السلم الأهلي .ان الدين ثابت والتدين متغير كما أن لفظ دعوة غير مناسب لمجتمعاتنا المسلمة لأنه يعود بها الى الجاهلية لذا نحن بحاجة لتطوير الثقافة الدينية واحياء القيم وهذا جهد تعليمي تثقيفي بحثي تحدد الدولة شروط ممارسته ولكنه مستقل عنها وعن الأحزاب السياسية ضمن الفضاء العام وهو حق لكل الافراد والحياة الحزبية مبنية على التنافس أي إمكانية التقسيم اما المساجد فهي فضاء ترسيخ الوحدة الوطنية

الدين في الأحزاب:

ان الأحزاب مطالبة بتقديم تصورها لإدارة الشأن الديني في فضاء الدولة وتبقى الإشكالية متعلقة بالمرجعيات لذا ننتقل لمعالجة العلاقة بين الدعوي والسياسي والتي هي ذات طبيعة إجرائية لتتحول الى معالجة بين الديني والسياسي ويبرز الدين في الفضاء السياسي كثقافة نهائية للأحزاب السياسية التي تعد الناخبين بصلاح الدنيا ولا يعني انتخابها مكافاة أو معاقبة اخروية للناخب وان النظرة المتعالية للشأن الديني لا يعطينا الحلول المناسبة
هناك الآن معركة حول الإسلام و النهضة هي حركة ديمقراطية اجتماعية ذات مرجعية إسلامية معنية بقضايا التجديد

الحلقة الرابعة والاخيرة: ديمقراطية الأحزاب ضمانة ودعامة للديمقراطية الوطنية:

١- الديمقراطية مسار طويل يتطلب اشتغالا على الثقافة والتربية والتقنين والتوزيع الفعلي للسلطة
٢- مرحلة بناء الديمقراطية تتم في مسار طويل و بطئ في بلادنا والحرص على التوازن يتغلب على مقتضيات السلاسة وخطواتنا لاتزال متواضعة في مجال مراجعة القوانين لتناسب روح الثورة ودستور الجمهورية الثانية والثقافة الديمقراطية هي إقرار بالتنوع والتعايش وحسن ادارته
٣- ان مسار تطوير الحياة السياسية يطال الفضاءات المدنية والحالة الحزبية مع الحرص الشديد على القوانين
٤- نقاش الحياة الداخلية في النهضة يندرج ضمن الأفق الوطني لتطوير الحياة الحزبية
٥- يجب ان تتعود الآن الأحزاب السياسية على عدم الخوف من خلافاتها وتتعود على الانفتاح على الراي العام

إشكالية العلاقة بين الحزبي والمجتمعي في حركة النهضة

قراءة تاريخية الى حدود المؤتمر العاشر ٢٠١٦

تمهيد:

ان التنظيمات العقائدية عادة تكون تنظيمات شمولية تتبنى مشروعاً وتشكل ما يشبه المجتمعات الموازية الرامية لاستيعاب كل المجتمع و هو ما يميز تنظيمات الصحوة الإسلامية ثم برزت جهود لإعادة التفكير في ماهية الحزب السياسي وأدواره وروافده وارتباطه بالتحولات السياسية والاستراتيجية العالمية وقد ظهرت مقاربات واجتهادات عديدة حسب حالة الأقطار ونضج الحالة الإسلامية وتوفر الحريات مقل الكويت/ موريتانيا/ الأردن /ماليزيا/ اندونيسيا/ تركيا ولكن التجربتين اللتين مارستا قدرا من الاغواء بالنسبة للنهضة هما التجربتين التركية والمغربية وخاصة في العلاقة بين الفعاليتين السياسية والحضارية للمشروع

تأريخ تطور مبحث العلاقة بين المناشط المجتمعية في حركة النهضة:

تم خلال المؤتمر الرابع طرح السؤال عن طبيعة الحركة وحول العلاقة بين الأركان الأساسية لمشروعها وطرحت فكرة الروافد والاتجاهات والمناشط المجتمعية واستمر الطرح والنقاش حتى المؤتمر السابع سنة ٢٠٠٠م وتبلورت مجموعة خيارات عبر منهجين مختلفين :١- مدخل البحث عن كيفية بناء التوازن بين السياسي والثقافي المجتمعي هل يدار عبر إدارة الموارد بأنواعها أو من خلال التفكير في العلاقة بين الوجوه المتعددة للتجربة لاسيما السياسي والثقافي الحضاري المجتمعي مقاربة تأسيسية =أطروحة الحسم أو من خلال إعادة تعريف السياسي نفسه بدلالته الحضارية
٢-مدخل الترتيب الخطي الزمني وفيه خياران : أ- التأسيس من الأعلى: السياسي ومن ضمنه الدعوي -ب- التأسيس من الأسفل : المجتمعي (وعملياً لم يحسم الامر ولم يحصل شيء سوى استصحاب الصورة الهيكلية في المؤتمرين السابع والثامن وذلك بسبب حصول النقاشات في المنافي بعيداً عن مجال الفعل الطبيعي داخل البلاد

المسار الحواري بالداخل قبل الثورة محطة استشراف:

كان الحوار مؤطراً في بداياته تحت مسمى حركة النهضة ومفتوحاً في مالاته على كل الاحتمالات التي تحقق المصالح حتى ٢٠١٠م وكان الاتجاه الغالب للنقاش لخيار المحافظة على الحركة وعلى الطاقم القيادي الرئيسي مع تغيير الاسم اما أصحاب التجديد فتتراوح مقارباتهم بين الحركة والحزب /التيار/ جماعة الضغط/ الجمعية الفكرية-الثقافية أو توليفة لهذه المكونات فكانت ١- التوليفة الاولى بين حزب سياسي وطني يشتغل للمنافسة على السلطة وبناء وعي سياسي يتفتح على المواطنين عبر برامج الحركة ويكون خلفية لأكثر من حزب ٢- التوليفة الثانية بين حزب وطني وشبكة من الجمعيات المشتغلة في مجالات متعددة مستقلة تماماً ٣- التوليفة الثالثة تتمثل في جماعات الضغط وتشتغل على السياسة بطريقة غير مباشرة مع تحرير الانتماء السياسي

ما بعد الثورة:

تناولت الهيئة التأسيسية ملف العلاقة بين المناشط الحزبية والمجتمعية في أكثر من دورة وبرز اتجاهان احداهما اعتبر ان المدخل هو المعالجة الهيكلية والتنظيمية ودعا لبناء حزب سياسي والثاني اعتبر الدحل وظيفي مضموني ودعا لبناء حزب وطني وإعادة هيكلة الفضاء المجتمعي عبر الجمعيات فظهرت مخاوف من يؤول الامر لفصل السياسة عن الدين وتراوحت العلاقة بين الحزب الوطني الجامع والإطار المجتمعي بين الاستقلالية والتنسيق والتكامل العفوي وكان الاتجاه الغالب رفض توليفة الحركة الشمولية والحزب السياسي

من أجل إدارة رشيدة لمشروع النهضة في افق المؤتمر العاشر : ١-في الغلاقة بين الحزبي والمجتمعي والمدني:
نحو إدارة رشيدة للموارد البشرية ما بعد المؤتمر العاشر:

مداخل تحليلية (١- العلاقة بين الدولة والمجتمع): البلاد بحاجة مشروع وطني جامع مستند الى مكونات الهوية الوطنية ومن ضمنها المرجعية الإسلامية والى أن يتحقق التوازن الثقافي المجتمعي نحن بحاجة الى الاسلام السياسي او الإسلام الحضاري الذي يتجاوز تحدي السلطة الى تحدي التنمية فالمرحلة تشمل اشتغالا متوازيا بين بناء المجتمع وبناء الدولة وبناء الأدوات التي تساهم في بنائهما معا ومن ضمنها الأدوات الحزبية
مداخل تحليلية(٢- في توسع معنى السلطة): اذ ان المعركة السياسية بعد الثورة كانت بين نخب التي انتخبها الشعب ولها اسبقية نسبية من حيث ثقلها الشعبي ولكنها ضعيفة التأثير على أدوات الحكم غير انها ذات ثقل نوعي وما نجحت التجربة التونسية الا بصفقة بين الصندوق والمواقع
مداخل تحليلية(٣-في ضرورة طرح موضوع العلاقة بين المجتمعي والحزبي): كان تعاطي النهضة مع العلاقة بين المجتمعي والحزبي بعقلية تفادي المخاطر وهو امر يمكن تفهمه في بعد الاستبداد اما بعد الثورة في البناء الديم قراطي فيفتح افقاً لتمايز المجالات والمساهمة في بناء المجتمع والدولة دون أن تكون مهيمنة عليه لذا لابد من ادراج النقاش الفلسفي بين العلاقة بين السياسة والأخلاق من جهة وموقع الدين في الفضاء العام من جهة أخرى
مداخل تحليلية(٤- سيولة مدلول الحزب): ان الأحزاب الجماهيرية أحزاب يرتبط فيها الحزبيون بمشروع معين وولاء لرسالة الجزب على أساسه وروابط عقائدية أنا الان تربطهم علاقات تعاقدية على أساس البرنامج والمصالح
الانتقال المركب : ان انتقال القاعدة الانتخابية للتنظيمات هو انتقال مركب ذو وجهين:١- الانتقال من الحركات العقائدية الاحتجاجية الى الأحزاب السياسية وهي كيانات تعاقدية وفق برامج محددة -٢- مواكبة التحولات العالمية في مدلول الأحزاب الى التجول نت عالم الصلابة الى المرونة
الحزب السياسي ليس مجرد كيان قانوني بل هو ايضاً كيان ثقافي: تختلف برامج الأحزاب السياسية وفقاً لفهمها لهوية مجتمعاتها أو للأولويات حسب السياقات التاريخية ما يعني أن المسالة هي ثقافية وهو في الرأسمال الرمزي للأحزاب وقد كان هناك حرص على حماية المشهد الحزبي من سطوة المال والجهوية وكل نوازع التقسيم من خلال القانون الانتخابي

وقانون الأحزاب ما يجعل البعض يتحول الى ماكينات انتخابية وهذا يفرض على النهضة مسؤولية تخليق السياسة وجعلها اكثر شفافية مع تامين وتثمين دور الأحزاب في تحصين وتثقيف و تأطير الجماهير والعناية بالهيكل الدنيا والمناضلين

النهضة تتوعل في التدبير: انه احد الضمانات للانتقال الديمقراطي أي ان تتحول الحركة من حركة اجتماعية سياسية الى حزب سياسي أي الى كيان يراهن على مؤسسات الدولة لتحقيق أهدافه

النهضة في خضم الانتقال ١-الحركة في نظر ابناءها: هناك قلق عام و عدم رضا من أبناء النهضة حول وضعها لأسباب متنوعة و متناقضة احياناً حيث بدأت الحركة عملية انتقال مع الثورة في الصورة الخارجية و الهياكل و الرموز و المناشط المجتمعية فتتفاعل مع عملية التأقلم وفقاً للتجربة و الخطأ دون منظور مخطط يضبط رؤية كلية توحد الفاعلين و لكن رؤية التطوير التدريجي لم تصبح ثقافة مشتركة ما أدى الى نقص التنسيق و سوء توزيع الموارد وضعف التدريب

ما خلق اختلال كبير بين الفضاءين السياسي والمجتمعي واختلال داخل الانتشار المجتمعي والسبب الرئيسي عدم الاقتناع بضرورة التخصص و تبني نظرة تمييزية للمناشط تضع السياسي في اعلى السلم وتبخس غيره ما أدى الى انسداد السلسلة التنظيمية وتشكل اربع قواعد هي قاعدة (الانتماء الثقافي_ قاعدة المواكبة_ والقاعدة الفاعلة_ القاعدة الاجمالية)

٢_ النهضة في نظر ناخبيها: هناك انتظارات شعبية و نخبوية لا تلبى بعد فالشباب عازف عن الشأن العام و غير جاذبة للعنصر النسوية ٤٤٪ و ضعيفة الاشعاع في دوائر التأثير الأساسية اما الساحة الدينية فهي لغز اختلط بالشأن العام اص و أصبحت مجرد فاعلو نتيجة التأقلم و النفور و الخوف من الانحراف لتيارات التشدد بالإسلام و الارتباك في الأداء لتياراته المعتدلة فهي مكون لا يتبنى العلمنة صراحة ولكن يعيشها واقعا و لها قاعدة انتخابية عريضة قابلة للتوسع او الانقراض و قاعدة انتخابية صلبة ترتبط بالنهضة للروابط الثقافية و الأخلاقية

١- **الانتشار الذكي لليسار التونسي:** العائلة اليسارية لها تاريخ طويل ومؤثر ومواطن تركيزه على دوائر التأثير معلومة ولها تموضع في الفضاء الأكاديمي منذ بداية الستينات وتنوع في المداخل والمزاوجة بين الاستراتيجيات الجماعية و الفردية و نجاعة الانتشار في الفضاء النسوي و مواقع التأثير للتأطير العلمي و المسك الإداري في اغلب الجماعات و الاستفادة من توظيف المتاح للدعك و الإنتاج الإبداعي و كذلك استحداث الضروري للهياكل في مناطق الفراغ

٢ -**الانتشارات الثلاثة :** ان مطلب التطوير هو نهضوي و لكنها ليست المعبرة عن الحادة العميقة و الكيان الحالي لا يمثلها كل التمثيل لذا فالقاعدة الاجتماعية المحافظة بحاجة لثلاث انتشارات هي ١-الانتشار داخل الحزب ٢- الانتشار الانتخابي ٣- الانتشار المجتمعي و المدني و من فضاءات هذا الانتشار الديني و الثقافي الإبداعي و الاكاديمي و الدراسي البحثي و الحقوق المدني و الخيري و غيرها

الخلاصة

١- الصورة الهيكلية الجمالية حزب ديمقراطي اجتماعي دو مرجعية إسلامية يركز على أخلقة الحياة السياسية حديث في ارادته يرسخ الإدارة الديمقراطية بما فيها من مأسسة وتفويض وتشبيب

٢- العلاقات بين ابعاد المشروع: علاقات متنوعة تتراوح بين الاندراج في الخارطة الهيكلية للتنظيم والاستقلال مروراً بالتمايز والتنسيق وننتقل في الصورة الهيكلية من الصلابة الى المرونة

لنشتغل بين القانوني والساسي والأخلاقي

مدخل نحن امام متعرج ضخم سيترسخ طوعاً او كرهاً في الانتخابات القادمة ويتطلب إدارة بيداغوجية كما ان المؤتمرات هي فرص للتعديل الفكري والسياسي وإعادة التموضع واستخلاص الدروس وان الصياغة القانونية هي نتيجة تعبر عن حال جماعة في مرحلة ماو الاختيارات القانونية ليست شيئاً مجرداً بل مرتبطة بالزمان والمكان وخلاصات التجارب والتحديات وصعوبات المستقبل

المدخل التقييمي: ان الخلل المنهجي الذي وقعنا فيه ان اللائحة التقييمية المعتمدة كانت مقبولة من الجميع

ولكنها لم تقل كل الحقيقة والوصول الى حقيقة الجماعة يحصل بالتقاطع والمقارنة وان مدخل التقسيم الواضح والصريح والمنهجي للمناصب الأساسية تم إنجازه اعتماداً على محاضر الجلسات وتقارير العمل والصعوبات التي اعترضت الاداء وهو ضروري للبناء عليه

الخلاصات التقييمية : للأسف غالب المؤتمرات سلبية فأحداث الفراغي يتزايد و يتحول الى استراتيجية و المركزية تتعمق و تخرج من المجال المصلحي و النسبي ب كساء ديني و تهميش المؤسسات و اعتماد مطابخ موازية يتفاقم و الريبة تزداد لحد لا يصدق و المناخات تتعفن و تتزايد شبهة الاستقواء بوسائل غير تنظيمية ولا تقليدية لتصفية خلافات النظر و ان الاطار العام للإدارة القيادية في الحركة هي صلب مبحث العلاقة بين المؤسسة و الزعيم و انما يحدث هو انحراف في

منهج الشراكة الى خيار التفرد أي انزلاق من سياسة تنظيمية عنوانها حق الاختلاف الى سياسة جديدة تعني اننا مستعدون لتحمل تكلفة تنظيمية و لو كانت باهظة من اجل سلامة و رقابة الخط السياسي و لتبرير هذا الخيار التنظيمي الحركي يتم اللجوء لعدة اليات تقليدية في عالم السياسة قومناها طويلا ك الية التخويف و التبسيط و الية الوعظ ان الإدارة التشاركية سمحت بالوصول الى التلازم و التزامن و التنازل عن الحكم

التحديات او الاطار العام الذي ستتحرك فيه الحركة هذا المؤتمر : ١ إدارة انتقال داخلي واسعة ٢ الانتباه و التصدي للظواهر السلبية و الانحرافات الحركية ٣- التعامل مع احتمال انتخابات رئاسية سابقة لأوانها ٤- التعامل مع احتمال ان يبحث المكون الدعوي على عن تمثيل سياسي له ٥- خطورة المراهنة على نتائج المسار السياسي فقط ٦- لا بد من صفقة لتطمين الشركاء وعدم تحويلهم الى قوة معارضة له ٧- منذ الانقلاب المصري دخلت الحركة منطقة الاستدراج العالي

باستخدام الاعلام والمديح والتخويف والتنويم الدبلوماسي ٨- ان نتائج استطلاعات الرأي المتعاضدة تؤكد خسارة الحركة في علاقة بالإنجاز وفي علاقة بالصورة فنحن الان لدى الرأي العام الطرف الأساسي الذي يتحمل نتيجة الحكم وفي الواقع نطبع مع المنظومة القديمة لأن هذه المنظومة اقوى منا وهذا من نتائج إدارة الخيار السياسي ومن نتائج التكتيك وليس من مقتضيات الاستراتيجية وهكذا تقاد سياستنا بحوفين خوف على المسار والبلاد والثورة وهو خوف نشترك فيه جميعا وخوف على الحركة له أسبابه الموضوعية وهكذا نحن بين اكثر من رؤية في تقدير الموقف الحالي وما فيه من فرص ومخاطر وسقف التغيير الممكن والمؤتمر احدى محطات مسار التطوير ونحن بين خيارين في فلسفة القيادة وفي الترتيبات القانونية المنجزة نظريا كلا المقاربتين مقبولة ولكن نرجح احداهما لأنها الأليق بنا وبموقع الحركة فالبلاد في أوضاع غير مستقرة والقدرة على الإنجاز متواضعة وجسم الحركة في مرحلة تحول تحتاج الى بيداغوجية مصاحبة والى زمن والوضع السياسي وحالة الهشاشة الحزبية تحتم الاحتفاظ بعناصر أساسية في الطاقم القيادي ومن ضمنها رئيس الحركة والقاعدة المحافظة تحتاج ضمانات وبعضها في الرمزيات

الخيار القيادي

علينا ان نشرع في الاشتغال على الانتقال القيادي من الشرعية المركبة متعددة الابعاد الى شرعية الاتراب الأبرز فيها الجانب المؤسساتي وهذا يتطلب اقرارا وخطة اشتغال عقلانياً

اننا امام عملية تطوير واسعة وادارتها لا يتحملها الفضاء الحزبي لوحده لذلك فمطلوب منا ١- تثبيت قاعدتنا التنظيمية والانتخابية ٢- توسيعها بما يسمحه فضاؤنا الحزبي وفق قدر من المحافظة القيادية ٣- التوسع نحو الوسط قدر ما نستطيع ٤- التوسع في عالم النخبة الثقافية والفكرية والإدارية بأدوات مدنية مبتكرة ٥- نعتمد إدارة تشاركية لمشروع جماعي يفتح الباب لإدارة عقلانية للانتقال القيادي و يثبت الخيار الديمقراطي في البلاد فعلينا ان نحسن إدارة العلاقة بين التنوع و النجاعة و الانسجام و التوازن و منظومة قيمنا لا تزال مشدودة الى أوضاع انتهت

ان الحقائق الجديدة التي نثابر على الاعتراف بها حقيقة بديهية هي ان الطموحات الشخصية وحب التموضع والبحث عن المصالح هي من دوافع السلوكيات في الجماعات خاصة في أوضاع الديمقراطية التنافسية على السلطة ونرى ان نشتغل في منطقة بين السياسة والقانون والأخلاق

الفصل الثالث

صراع الوعي الجديد والثقافة القديمة (٢٠١٦-٢٠٢٠)

امتحان النص والممارسة:

يضم هذا الفصل حوارات حول نجاح الحركة في التحول الى حزب سياسي

قد يصل التدافع الى بلورة التيارات داخل النهضة

س١- مازالت تفاعلات قرار المؤتمر بالفصل الدعوي والسياسي لم تهدأ بين قيادات الحركة فما تأثير ذلك على مسارها مستقبلاً؟ اللائحة اسميناها لائحة سبل إدارة المشروع وتضم العلاقة بين العمل الحزبي والمجتمعي والمطلوب الان اجراء الترتيبات العملية للوصول الى الصورة المقررة ولا تردد داخل الحركة في الاستجابة لنصوص اللوائح ومقتضيات

الدستور وقوانين الجمعيات
س٢-هناك من يرى أن النهضة ستعمل بمبدأ هيمنة الإصلاحيين وفي نفس الوقت احتواء المحافظين فما حقيقة الرؤية؟
حركة النهضة حركة بشرية وليست طوابع سكر متشابهة في حراك داخلي ملازم لها يعزز قدرتها على التأقلم
س٣-لو انخفض منسوب الديمقراطية في الحركة سيبحث كبار مناضليها عن سبل أخرى وماذا عن حركة النهضة؟ ان وجود تنوع في الملف السياسي لا يعني وجود تنازع حول خيار التوافق الذي لا خلاف فيه فالنقاش العميق في مجلس الشورى الأخير انتهى الى توافق ولكن التباين هو كيف يكون هذا التوافق و ما الاطراف التي يكون معها
س٤-البعض لا يعترض على التوافق مع نداء تونس ولكنه يعارض التنازلات التي تقدمها الحركة لجسم سياسي ضعيف غير قابل للحياة؟ لا ان نداء تونس جزء من التوافق وهنا لا نتعامل مع الرغبات وانما مع نتائج الانتخابات والمصالح والتباين لا يشمل من هو في موقع التوافق ومن ضده وانما هو في دائرة العلاقات السياسية

س٥-علاقتكم مع اتحاد الشغل؟ نعمل لإنهاء الخلاف والسعي لشراكة مع اتحاد الشغل
س٦- هذا جزء من الخلاف السياسي في الحركة وهل هناك خلافات تنظيمية داخلية؟ الخلافات سياسية من أن حركة النهضة حركة ديمقراطية وليست خلافات للفصل والوصل
س٧-هناك قول بأن الشق المقرب من رئيس الحركة يدفع لضمان مسكه بمقاليد الحركة في فترة ما بعد الغنوشي وهذا يوجه بصدام مع شق تمثله انت والعيادي والمكي؟ هناك تباين في الحركة وهو تباين ديمقراطي وارى انه يحافظ عليها
س٨- ماذا عن الحساسية الإسلامية؟ لا يجب القطع مع الساحة الإسلامية وترك الفضاء الإسلامي للعراء فالديمقراطية السليمة هي ترسم وتقسم المشهد الانتخابي بما يحافظ على الأرصدة الانتخابية وأمن البلاد
س٩- ماذا عن التحفظ وعدم ابراز الخلافات في الحركة؟ سيرتفع سقف التحفظ ونحن نخشى على وحدة الحركة
س١٠- البعض يقول أن رئيس الحركة وشقه يسعون للهيمنة عليها وطيعة له؟ أفضل ان تبقى داخل الحركة
س١١- البعض غادر الحركة وقال ان الفكرة اشمل من الحركة في إشارة الى الانحراف؟ ان هذا الكيان اسمه النهضة وقادر على استيعاب التباين
س١٢_ الانتخابات البلدية قد تعمق أزمتكم خاصة إذا تحالفتم مع نداء تونس؟ تتعمق الخلافات اثر كيفية إدارة التنوع وعند انخفاض منسوب الديمقراطية في الحركة من حق الجميع البحث عن سبل أخرى لخدمة البلاد
س١٣- مازلتم بعيدين عنها جداً ام اقتربتم منها؟ هذا مرتبط بالتفاهمات والتفاعلات بيننا وقد نجحنا في إدارة الخلاف
س١٤- المؤسسات الجديدة في الحركة أبعد منها تقريباً شقكم في الوقت الذي انعقد المؤتمر في ظل توافق باستمرار القيادات والحفاظ على الوحدة؟ مؤسسات الحركة شرعية وستحاسب حسب أدائها في الحفاظ على قرارات المؤتمر

التفكير بصوت مرتفع:

س١-كيف يفي العاشر بوعوده؟ كان له فضل أرقى ما وصل اليه التجديد العربي الاسلامي في المضامين والوسائل والأفكار ولكن هذا لا يكفي للاطمئنان على تطور النهضة والحفاظ على هذا التطور والاختلاف اذ ان التقييم ليس اكواما من الورق بل يجب ان يصحبه الوعي كما ان التجديد ليس لحظة بل هو مسار طويل والحركة لم تخرج من سريتها الا قليلا ولم يظهر من جبل ثلجها الا اقله وهي ليست بدعا من الأحزاب اذ ان المشهد الحزبي برمته يعاني من الإعاقة يجب ان نحسم الأمور الجدلية مثل لفظ الشريعة من الدستور والموقف من أنصار الشريعة ومن المنظومة القديمة وجدلية الاصلاح والثورة وسردية الحوار الوطني يحاسب القادة لانهم مسؤولون امام الشعب والحركة وقوانين البلاد
والان أرى خارطة الطريق التالية التي تجمع بين الهمين الوطني والنهضوي على قاعدة لوائح المؤتمر و تحيين تقدير الموقف السياسي : الملف السياسي على أبواب موسم جديد من خلال رصد الفاعلين و استراتيجياتهم و الإدارة السياسية – ملف التخصص ليكون محفزاً للحياة الحزبية و المدنية في البلاد – ملف الإصلاحات الداخلية بما فيها طريقة إدارة الملفات الاستراتيجية و ترسيخ اللامركزية و تفعيل مؤسسات القرار و ترسيخ المأسسة و عقلية التقنين و المحاسبة و التفكير في الإصلاحات الهيكلية – ملف الانتقال للقيادة بعقلية الوعي و حسن الإدارة و القدرة على التحكم في التدفقات و المطامح المتنوعة – تدقيق التموضع الثقافي للحركة لتعميق الحوار حول مضمون الحركة بالتدافع الفكري و الاستقرار الاجتماعي

ان مقولات الإصلاح والتطوير والتجديد هي مستويات متعددة لما نرومه وهذه معركتنا الحقيقة في تحويل الراي العام في دائرة البناء وهنا تمتحن الكفاءة

الانتقال من اخلاق الجماعة الى اخلاق السياسي:

لم نتوافق على هذه الرؤية و قد لاحظنا انزياحاً نحو فلسفة و غاية و يجب تحمل كلفة تنظيمية من اجل انسجام الموقف السياسي و هكذا نتجاوز حق الاختلاف و وحدة الصف مقابل سعينا للسلطة الذي يشمل التنافس في الخارج و الداخل و ان الوجدان النهضوي لم يستطع الانسجام مع هذه الحقيقة لان عالم الداخل عالم القوة و الاخوة و الانسجام و شقاء الوجدان يعود الى الإحساس بأن الفلسفة الجديدة تخلو من القواعد العقلانية و كأنها انتقال من منطقة الاخلاق الى منطقة اللا اخلاق

و البرغماتية لا يجب ان تكون معادلاً لكليلة و دمنة انه انتقال للمكارمة و المسامحة الى الضبط القانوني و مخرجات المؤتمرات تكون عادةً مادة للتدافع من اجل التأويل و التفصيل لذلك نرى ان العاشر مجال لتسويات هربت من التقييم و طمأنت القواعد المحافظة للتوصل الى خيارات يتم التوافق على عناوينها و هذا واقع لابد التعاون معه بشفافية و خلاصة القول ان نقلة جوهرية تحصل في الاخلاق الحركية و انحرافات كبيرة تتغير من جانب واحد و هذه النقلة يرافقها وعي جديد و هذه الانحرافات يجب التصدي لها و تسليط الضوء عليها

خارطة الطريق من اجل تحرير الحاضر والمستقبل من ثقل الماضي:

عنوان فصل المسارات: ان التدافع الحقيقي بين الفرقاء لا يحدث حول الماضي و انما يحدث بين الحاضر و المستقبل ولا يتم اللجوء تخاصم حول الماضي الا توظيفا لحسم رهانات الحاضر و المستقبل و التدافع النهضوي يتعلق بعضه بالهوية النهضوية ذاتها و الغاية من ممارسة السياسة أصلا و بعضها يتعلق بالتموضع الاجتماعي للنهضة و هذا التموضع له

تأثير على اتجاه العاقات و التحالفات السياسية و الاجتماعية و مضمون البرامج و الخطاب السياسي و الاستراتيجية الانتخابية و بعضها يتعلق بإدارة و صنع السياسة من خلال الإجابة على ما يلي ما هو التوافق الخادم لأهداف الثورة و كيف نصنعه و ما هي الأسلحة التي نحتاجها و بعضها متعلق بمستقبل الحركة و طريقة إدارة انتقالها القيادي و علينا الإقرار بثقل الماضي و تصفية ملفاته من خلال الاذن بنشر التقييمات قبل الثورة في الداخل و الخارج كما هي و تدارك الخلل المنهجي في مسار الحوار الداخلي و المسارعة بنشر لوائح المؤتمر و ان نجيب على السؤال هل كانت تجربتنا في الحك فاشلة و من يتحمل المسؤولية في ذلك و لا نخاف في طرح القضايا كي ينجلي بعد الضباب

الاوضاع في البلاد تحتاج الى تحريك والنهضة عنصر أساسي فيها ما المطلوب منها؟ و مربع التخويف الداخلي ك الية للضبط و الانحياز العقلاني و اعتماد إدارة سياسية قائمة على المبادرة و سياسة تقوم على استرجاع العلاقات مع شركاء التأسيس مع أحزاب و شخصيات و اعتماد إدارة إعلامية تستثمر كل ارصدة الحركة و تخرج من لغة التبرير و تركز على مقومات التميز و اعتماد إدارة تنظيمية تستثمر الموارد البشرية تعبئة شاملة و اعلان الاستنفار بحالة تبدا بالوعي و الانتباه و ابداع اليات الرصد و المتابعة و التأثير

البوصلة

١ البلاغ الصادر يوم ٣٠ مكتب الإعلان والاتصال بالحركة اثار جدلاً واسع داخل الحركة وخارجها ونحن نركز على الخيط الأهم الناظم التي يضيعها النقاش للأسف

٢ محنة الهوية التموضع نلاحظ تداخل بين خطاب الجماعة وحقوله الدلالية من طاعة وبيعة وغيرها وخطاب الحزب السياسي العصري الموغل في الذرائعية ونتساءل كيف للأخرين ان يصدقون ب انعطافنا الاستراتيجي مع هذا التدخل والارتباك

٣ عقدة الاعتراف: ان الرغبة في نيل الاعتراف يوشك ان يتحول الى مطلب سياسي نسعى لكسر حواجزه بالتدريج والبحث عن شيء اخر غائم يهدد مسافة الأمان النقدية للواقع السياسي والقيمي الأخلاقي

٤- الخوف: ان هاجسه الخوف أثقل حركتنا ولم نتعامل معه تعاملاً نقديا منهجيا ما أدى الى التعامل الانتقائي والنفسي ويضطرك الى الحد الأدنى المعيشي (السلامة) والى سياسة الحد الأدنى (الاستقرار)

٥- بالإضافة الى:

١- بعد المؤتمر العاشر مباشرة تم اعتماد خطاب يؤكد محورين – انتهاء المقابلة ولا خيار الا التسليم للنهضة الجديدة – الخلاف الحقيق هو بين المجددين والمحافظين من دعاة الفصل ودعاة التنظيم الشمولي

٢- نحن إسلاميون لكننا شرقيون وبالطبع الشرعية القانونية ليست شيء بسيطا اذ تفرض التزامات تعاقدية كثيرة

٣- انني مؤمن بوجود مقاومات حقيقية للتغير في الحركة وهي التي تعاملت مع الاعداد المضموني تعاملا وظيفيا وهي التي عرقلت وتعرقل خيار التخصص لأنها تنظر اليه وليس من زاوية التحرير وحسن الانتشار ما يجب حسمه بنقاش عميق وصريح وفوق الطاولة

٤- الأوضاع حولنا شديدة العقيد وداخلنا شديدة الحراك وشخصيا أفضل إدارة التوافق واعتبره الأفضل في الوضع الراهن و هي مسالة اجتهادية و نامل ان يغادر الجميع موقع الصمت و يتخذ موقفا فاليوم يمكننا الكلام

عن الإصلاح وأشياء أخرى

١- نكتشف كم هو مكلف انتقالنا من ثقافة الجماعة الى ثقافة الحزب ومن ثقافة المسامحة والمكارمة الى ثقافة الحق والواجب ومن ثقافة الايثار والطاعة الى ثقافة المنافسة والطموح والقيادة ومن ثقافة الاصطفاف لخدمة المشروع المشترك الى ثقافة بناء المسارات الخاصة لخدمة المشروع المشترك

٢- مشكلة إدارة انتقالاتنا بمستوياته المتعددة هي مشكلة منظور أي مشكلة ثقافية وأحيياناً نفسية وهنا نكون أمام موقفين أساسين في الإصلاح هما موقف المؤسسة التنفيذية وموقف مختلفاً عنها ويطهر التباين في : الروية القيادية والرؤية التنظيمية وطريقة إدارة الخيارات وهوية الحركة ويشتغل الجميع على صناعة راي عام وتغيير ميزان القوى الداخلي وحصيلة دلك اما توافق قيادي داخل المؤسسة او تبلور خيارات تداول القيادة وفق ثلاثة محاور :

١- الدخل الفكري الثقافي: ان السياسة هي حرب ناعمة وان موازين القوى وامتلاك الموارد هي المحدد الأساسي في علاقاتنا مع خصمنا وان المشاعر ليست هي العامل الحاسم في العلاقات الدولية
٢- المدخل السياسي: لابد من تحديد منهجية تمحيص المعطيات والأخبار لتقدير كل موقف
٣- المدخل الإداري ومنهج التصرف في الموارد البشرية: أن الأرصدة بحاجة الى طمأنة من خلال ضبط السياسة في التنمية وتوظيف الموارد البشرية من خلال سياسة تواصلية لتوسيع مشترك في المضمون والمنهج

أسئلة النهضة في الذكرى الثالثة والسبعين عن التأسيس:

١- النهضة في المشهد السياسي نمط فريد مر بكل الصيغ في العلاقة بالسلطة
٢- - من شان ثراء التجربة السياسية والحركية والميدانية أن يورث وعياً يحفز على الوعي الجمعي
٣- مثلت الثورة للأحزاب فرصة للانتقال من وضعية إدارة الاكراهات الى وضعية إدارة الفرص والبناء
٤- لم يختلف النهضة في التعامل مع الأوضاع: (التجربة والخطأ والتبرير اللاحق لحصيلة الممارسة)
٥- ان تجربة الحكم جعلتنا ننتبه الى الفرص والمعوقات التي ضمتها مرجعيتنا الإسلامية وموقعنا الحقيقي للبلاد
٦- حصيلتنا من الزاوية الحزبية مقبولة اما حصيلتنا للبلاد فهي أقل من المأمول والممكن

ان استمرار قيادة النهضة مرتبط بعدة شروط: ١- الإدارة السياسية المستقرة والمؤسساتية لا المركزية ٢- التداول القيادي في الحركة ليس استحقاقاً قانونياً فقط ولا اخلاقياً فقط وانما هو بحث عن البدائل والتجديد
٣- هناك عدم توازن بين الانتشار السياسي للنهضة والانتشار المجتمعي في فضاءات إدارة الشأن الديني

التحوير الحكومي من منظور نهضوي

ان الموقع في الحكومة ضمن المسار السياسي الاستراتيجي للنهضة وفق معايير معتمد في اختيار الأسماء واقتراح العناصر ولعل اهم التحولات التي وقعت هي في موقع الحركة من إدارة المخاطر الى إدارة الفرص ومفرقة النهضة هي وجود مقومات للثقافة الحركية الجديدة المناسبة للمرحلة وتحول التنظيم من مخزن للموارد البشرية الى قعدة بينات خاضوا المعارك للسيطرة عليه

البناء الحزبي رفعة لخدمة الوطن

لم نكن مخطئين حين ما اعتبرنا أنفسنا في السنوات الأولى للثورة (ام الولد) اذ كانت النهضة تمثل احدى العلامات الممكنة لاستقرار المرغوب ولكن الشعب مصاب بخيبة امل من النخبة الحاكمة في السلطة وفي المعارضة في الفضاء الحزبي كما في الفضاء المدني والسياسي ولكنه لم ينفض يديه نهائيا لاتزال لديه بعض الآمال والفرص والمخاطر متواجدة فمشكلة البلاد مجدداً مشكلة قيادية بالأساس والقوى تتغير وتتداول وفقا لحراك اجتماعي عميق تعبر عنه القوى الانتخابية والنهضة تتموضع في هذه الموجة الصاعدة والمطلوب شغلا كبيراً لتكون على مستوى الآمال وعلينا الاستفادة مما يجري حولنا ومن تجارب الماضي وارهاصاته وان نقرأ القلق الوطني جيداً ونجتهد في ابداع أجوبة غير تقليدية ومحطة تجديد الهياكل هي محطة تقنية ترتيبية كما هي سياسية تعبوية تواصلية نغذي عقلية الطموح وتوضح موجهات السياسية في اطار من الشفافية والموارد البشرية هي الرصيد الأساسي بكل المعاني والتوجهات لذلك لا يجب ان يوضع النضال في تنازع مع الكفاءة والأخلاق لاتوضع في تنازع مع النجاعة السياسية وترسيخ ثقافة المنافسة الشفافة داخلها وبناء الاطار الديمقراطي المؤسساتي لتطوير الحياة الحزبية

الأسئلة المؤلمة:

س١- هل للنهضة من المسؤولية فينا آلت اليه الأوضاع في البلاد؟ بالطلع للنهضة نصيبها من المسؤولية ولا يمكن ان التملص منه ولذلك سببان احداهما يتعلق بالبرامج والثاني بطريقة إدارة الشراكة لذلك يجب التعديل بالخروج مما الفناه من مسايرة الى تشارك ومن التفرد الى المأسسة والاستفادة من الموارد

من أجل حراك نهضوي تحت رقابة الرأي العام:

١- من الإيجابي ان يكتشف التونسيون النهضة ومن الإيجابي ان يتكلم القادة والمناضلون بضمير المفرد حتى نصل الى معادلة تتجاوز تطرف انسحاق الفرد في المجموعة وتتجاوز تطرف ضياع المجموعة أمام الذوات
٢- بعض المقاربات تطرح في العمق مسائل الهوية (الحركية والفكرية والثقافية والتنظيمية) ويتشابك الطرح مع مسائل تقييمية وخيارات سياسية
٣- ان النهضة كيان يتطور ذاتياً ونتيجة لتغير الأوضاع بعد الثورة ما يؤدي لتحول الجماعة الى حزب
٤- هناك فجوة بين نهضة الأوراق ونهضة الواقع وبين نهضة النخبة والنهضة العميقة يجب رابها
٥- التدافع داخل النخبة في الحركة كان بين اطروحتين التموضع الوطني وإدارة الملفات
٦- ضرورة حوار الأفكار والاطروحات في الفضاءات الداخلية والخارجية
٧- المجتمعات الحية تحتفي بالتنوع ولا تضيق بالمختلف او التباين

في الإدارة المتوازية والمتوازنة للاستحقاقات:

١- معطيات المؤتمر العاشر: المعطى الثابت الأول حصول نقاش عميق وساخر حول القانون الأساسي حول الرؤية القيادية المعطى الثابت الثاني حصول مناظرة بين اطروحات مختلفة المعطى الثابت الثالث اعلان رئيس الحركة موقفه انه غير معني بدورة جديدة ان اقر المؤتمر خيار انتخاب المكتب التنفيذي
٢- الأحداث بعده كانت تدافعا بين سرديات مختلفة ما ولد حالة احتقار لم تعالج سياسيا فنحت منحة تدافع تنظيمي في محطات متعددة
٣- هذا الحراك وضع على الطاولة ملف الإصلاح النهضوي وبقوة في المؤسسات وفي الفضاء العمومي
٤- النهضة لم تدخل بعض عصر العلنية ولم تغادر مربع السرية الا قليلا بعد ٦ سنوات من الثورة
٥- النهضة كمشروع فكري وك انجاز تنظيمي متحرك والاجندة الوطنية المرتبطة بالثورة واستحقاقاتها والدستور ومقتضياته ظهرت في لوائح العاشر
٦- ان هذه الكتابة ليست مجرد نقل الأفكار في الذهن انها استفزاز له ليفكر بصوت مرتفع
٧- لا بد من التركيز على لوحة القيادة والبوصلة وخارطة الطريق لتنظيم الأفكار وترتيب الأولويات
٨- لا يوجد أي مبرر لتأخير الاستحقاقات وهذه مسلمة وعلينا الاعتراف بالتقصير وان نتدارك تقصيرنا في أسرع الأوقات
٩- ان موضوع التداول القيادي من زاوية الانضباط للقانون وليس أكثر فانه أفضل لنا جميعا وللحياة السياسية والحزبية في البلاد
١٠- ان الاكثر أهمية من تحديد موعد للمناخات الداخلية هو إعطاء إشارة إدارة التداول القيادي
١١- لا بد من العمل على تغيير عقلية المحافظة والتوجس من الجديدي ومصادرها من الجديد والعمل على دحض فكرة الفراغ وغياب البدائل
١٢- من إشارات مسار تهيئة التداول توسيع التشارك والتفويض في الإدارة المحلية لأن الحاجة اليهما تتعاظم في التهيئة للانتقالات
١٣- وضوح العناوين يؤدي الى تدقيق مواطن التركيز في الجانب المضموني وفي فكرتي التخصص وتحويل النهضة الى حزب سياسي
١٤- ليس لنا كثير من الوقت لنخسره فالتوضح الوطني مكلوب الان والتوضح الداخلي تأخر ولا بد المسارعة والعمل على المسارين

حيرة التلطف بين المسايرة والمجاملة والمصارحة

١- ان الصمت والمجاراة خيانة والامم بخير طالما تزن قضايا الشأن العام بمعيار العقول ميزت بين العلاقات الشخصية وتقدير المصالح
٢- من إيجابيات التطور الهيكلي الاخير ضخ دماء جديدة في الحركة من خلال الكتل المحلية كما ان تجربة الاعداد المضموني اضافت لطرقة صناعة الراي جديداً كذلك تجربة الورشات فضلا عن فرصة الالتقاء والاحتكاك بين جهات وأجيال متعددة
٣- المعضلة هي في قياس المخرجات المخطط لها قانونياً الا انه يتم التهرب من التقييم الذي سيؤدي فقط الى نصائح وتعديلات كما يفعل العقلاء من البشر
٤- هناك ارتباك في التعبير عن الوقف من الراسات ومهم جدا ان تعبر الحركة عن موجهات برنامجها الانتخابي و لا بد من الانتباه ان المشاريع الأساسية للأحزاب ليست بالضرورة هي المشاريع الفكرية لزعمائها و لا بد من التفريق بين السرديات الشخصية المشروعة و السرديات العامة بما هي ملاحم مشتركة

الفرصة الضائعة

١- الانتقال من وضع العصبية المدافعة الى العصبية الحاكمة
٢- الانتخابات فرصة للتغيير الديمغرافي داخل النهضة
٣- لن أكون شريكاً في تزيين أي عملية لإفراغ الملحمة الانتخابية من معناها ولن يغلق مجلس النواب ان لم يكن عبد الحميد الجلاصي موجوداً فيه
٤- مسار الإصلاح وإعطاء معنى ومضمون للعناوين والشعارات معركة طويلة ولا يزال لدي بعض الثقة في الحكمة النهضوية

التتويج المشترك

ان احدى مشكلات النهضة تتمثل في علاقتها الملتبسة مع مجتمعها ودولتها وهي اهم الفاعلين السياسيين والاجتماعيين في البلاد منذ خمسين عاماً وقد خاض راشد الغنوشي معارك البلاد الفكرية والسياسية طيلة هذه الفترة وكان كما يجب ان يكون وكما تحتاج البلاد والمرحلة وكان شاهداً على عصره راشد الغنوشي القائد والسياسي كان كبيرا وراشد غنوشي الانسان كان أكبر وأهدى للنهضة فرصة لترسيخ وحدتها على أسس اكثر تباتا و سلاما و اهدى لتونس احد الرؤساء المحتملين ولنعد الى ما يجمعنا من اجل تونس

نداء

١- لا تنتظر اذناً من أحد ولا اعترافاً من أحد الجيوش تجند كل طاقاتها وتستدعي قدماء الجنرالات وجيش الاحتياط وتقوم بعمليات انتداب جديدة (هذا من يبحث عن الانتصار)
٢- سوء التصرف في الموارد البشرية هو الوجه الاقبح للفساد اروني بوابة هذا العالم اريد ان انزل
٣- بالنسبة للمقر الخاص بالحملة الانتخابية ف ان الحد الأدنى من وسائل العمل غير متوفر
٤- اقرا تدوينات تجعل القلب يدمى
٥- أقول لأصدقائي الحركة والثورة والساحات تنتظركم وتفتقدكم لا تغادروا مواقعكم لان البلاد والانتقال الديمقراطي يحتاجان كل فكرة وكل حبة عرق

الحملة التشريعية في السياق الجديد

ان العقل النهضوي امام امتحان انتخابي من نوع غير مسبوق لقد كسبنا خبرة في الامتحانات الانتخابية المنفصلة التاسيسية٢٠١١ والمحلية ٢٠١٨) او المزدوجة ودون رهان مباشر في اداها انتخابات تشريعية ٢٠١٤ثم الرئاسية لكن هذه المرة الامر مختلف والحقيقة اننا في المرتبة الثالثة والحاصل عند الراي العام هو هزيمتنا اذن تحصل الانتخابات التشريعية بعد أسابيع من هزيمتنا الرئاسية والاهم من الانتخابات الصورة التي خرجت بها النهضة عند الناخب ومن المقترحات : الخروج من حالة البهتة والانتظار – ابراز المنجز بوضوح- التركيز على الجوانب الاجتماعية والمعيشية بوعود وإجراءات واضحة-الخطاب الحاسم في القضايا المجتمعية الجدلية -التركيز فقط على التواصل المباشر -التوجه مباشرة لاستمالة الأرصدة- حسن توزيع أعضاء القائمة على المحليات لضمان التأثير الأعلى – الى أهمية قصوى للتواصل الإلكتروني- حسن توزيع الطاقم القيادي للأسناد الجهوي

الموقف من الدور الثاني الحساب الانتخابي والحساب السياسي

مشكلة النهضة انها لم تحسن إدارة التوازن بين الثورة و التطبيع ف طغى علينا ترضية مراكز القوة على الحرص على التغيير و حاولت صياغة هوية ثورية واقعية تعني التدرج و مراعات موازين القوى و خيار النهضة الثورية الواقعية هو خيار استراتيجي لا يجب ان تجرنا الموجة الى تموضع خاطئ و معالجة هذه القضايا هو مسار و مطلوب منا تجلية صورتنا من خلال – ابراز الإجراءات و السياسات في الحكومة و البرلمان التي تؤكد الطابع التغييري للحركة – الاعتذار الواضح عن السياسات و الاجراءات التي خدمت الاستمرارية على حساب التغيير – ابراز الإجراءات و السياسات التغييرية في برنامجنا الانتخابي – الموقف بخصوص الدور الثاني من الرئاسيات نحن حركة تغييرية و لسنا حركة مغامرة او فوضوية و معركتنا القادمة القوى المتنفذة و المحافظة و في مواجهة الحركات الشعبوية و الفوضوية أرى اننا امام خيارين سيئين لكن الحلول المركبة ممكنة و اقترح موقفا مركبا النهضة لا تساند المرشح القروي – تتحفظ على الكثير من مقترحات الأستاذ سعيد بخصوص بناء الدولة – تفوض الموقف بضمائر ناخبيها – تدعو الى التصويت بكثافة في التشريعيات بشكل عقلاني

كيف تعدل ٦ أكتوبر ١٥ سبتمبر؟

هناك احتمالان ١ احتمال استيعاب الدرس وتعديل البوصلة والامل في التغيير

٢ احتمال المسار بدعاوى شعبوية وفوضوية سرعان ما تتضح مثاليتها وعجز المؤسسات الهشة وقليلة الخبرة والتنسيق على الإيفاء بها امام تصاعد الطلب الاجتماعي وموقع النهضة في البرلمان سيحدد طبيعة البرلمان من ناحية المضمون لا بد ان يبرز عن التغيير على حساب الاستمرارية و لرتابة التي ثار الناس ضدها من خلال العملية على ابراز المنجز – الاعتذار عن التقصير – ابراز الوعود التفصيلية – ابراز النهضة ك قوة وازنة داخل البرلمان

هذه حقيقة الصراع في النهضة

النهضة حركة سياسية ديمقراطية تضم تباينات منذ تأسيسها و تتم ادارتها بالتوافق في كل مرحلة و الوضع الديمقراطي هو وضع تتبلور فيه الخيارات الشخصية و خاصة ان مفهوم الانتقال الديمقراطي لا يشمل الدولة فقط و انما يشمل المفهوم الحزبية و المدنية و الثقافية و ان المنطق الذي يحكم إدارة التنوع داخلها لا يخضع فقط لحاجاتها و توازناتها و انما

لمراعاة المصلحة الوطنية ولكن هناك خلافات حول كيفية تنظيم الحركة و صلاحيات الرئيس و هي لا تتعلق فقط بموضوع الديمقراطية الداخلية و مدى استجاباتها لمعايير الحوكمة الرشيدة ٢٠١٧ و ما تقتضيه من مزاوجة بين الزعامة و المأسسة ولا احد في قيادات النهضة ولا احد في قيادات الحركة يجادل في ضرورة التوافق

حركة النهضة معادلة الاندماج والتغيير

ان مفارقة حركة النهضة انها الحزب المناضل الأكبر الذي اقدم لملأ فراغ الحكم بعد الثورة و كان عليها ان تجري مجموعة مراجعات عميقة في الثقافة الحركية و المضامين و نوعية العلاقة مع الدولة و المجتمع دون ان تخسر صورتها النضالية و في هذه الانتخابات حكم الشعب اي ان النهضة لم تعد حركة تغيير وان مؤسسات الدولة احتوتها و انها غلّبت عند الممارسة دواعي الاندراج على واجب التغيير و بدأت تفقد سمتها تحت عناوين صحيحة في ذاتها مضللة في مضمونها خاضعة في الاغلب لاعتبارات التصارع التنظيمي و انقلبت حركة النهضة من حركة مراهنة على المجتمع الذي الأصل و الدولة هي التعبير القانوني و المؤسسي عنه الى المراهنة الكلية على الدولة هو ولكن الثوار كثيراً ما يكرر تجارب من ثاروا عليهم وكذلك الشباب في المنظمات والأحزاب الاحرى

مواكبة هندسة المشهد المؤسساتي الجديد:

١- ان هناك إجراءات جذرية مطلوبة سريعاً استجابة لزلزال ١٥ سبتمبر تتمثل في يد جامعة لأرخبيل الجزر الهيكلية وعقل جامع وناظم يربط الجزئي بالكل والحزبي بالوطني فلا التنفيذي استطاع ذلك ولا الشورى الخاضع لرقابة التنفيذي وذلك نتيجة خيار في عادات الإدارة ولا يمكن للحركة ان تغرق في المعالجات التكتيكية لقضايا تحتاج الى رؤية استراتيجية

٢- هناك أخطاء في التموضع ولم ننفذ لعمق رسالة الناخبين ولا لحدود نتائجها وان أفضل الخيارات الان هو المراهنة على رئاسة البرلمان وهندسة حكومة سياسية بشخصية توافقية على أساس برنامج إصلاحي

٣- الان وبعد قرارات المجلس الوطني للتيار واشتراطاته وبعد المواقف الأخيرة لحركة الشعب نحن امام خيار وحيد نحن بين التقدم غير المضمون والتراجع غير الممكن ولم يبق لنا سوى خيار التفاوض على أساس رئاسة نهضوية ولابد من الوضوح في أسس التفاوض ولابد من كثير من العقلانية والجذر من السقوط في فخ الاستدراج

٤- من هو المرشح؟ ان ذلك يتطلب حوارا سياسياً وطوعيا هادئا يوازن بين مقتضيات القانون وتكلفة المجازفة ولا امكانية للحل بالمغالبة

٥- نحن أمام ثلاث احتمالات ممكنة: النجاح في تشكيل حكومة سياسية تشاركية وهذا المرجو /العجز عن توفير الأغلبية القادرة على تمرير الحكومة بأي صورة من الصور وهذا يعني إعادة الامر لرئيس الجمهورية / العجز عن تشكيل حكومة بمشاركة الكتل البرلمانية

٦- المطلوب مغادرة مربع الخوف أو خشية وقوع الازمات بل العمل على حل الازمات بإبداع

الباب الدوار

يتكهن كثيرون نهاية النهضة بعد الانتخابات ولكن وبعد انتخاب رئيس مجلس النواب من النهضة وتكليف رئيس الحكومة من الرئيس أصبحنا أمام وضع جديد وضرورة ثلاث ملفات: ١- انهاء ترتيب الوضع المؤسساتي للدولة باستكمال أوضاع مجلس النواب واستكمال تركيبة الحكومة لتكون مستقرة قوية على انفاذ الإصلاحات -٢- ترتيب إدارة الحركة في ضوء ترؤس رئيس الحركة للبرلمان وما يطرحه من إشكالات -٣- المؤتمر الحادي عشر وما يتطلبه من استعداد وان ملف الإدارة اليومية للحركة يحتاج وقفة طويلة وصريحة وشجاعة

للحركة أشكال في ديمقراطيتها الداخلية:

١- حركة النهضة اليوم أعرق حزب في البلاد ولها التجربة السياسية الأوسع وميزتها الكبرى انها حركة مرنة وكان مطلوب منا بعد الثورة بناء دولة ديمقراطية اجتماعية وبناء المجتمع ونحن بحاجة قبل ذلك لبناء الآلات لهذا الامر المتمثلة في التنظيم وإعادة الهيكلة وإعادة بناء الأفكار والبرامج
٢- للحركة إشكالات في ديمقراطيتها الداخلية وفق الشعار (هل نحن حركة لها رئيس أم هناك رئيس له حركة) وهل نحن حركة محافظة ان حركة إسلامية
٣- كيف ندير السياسة (ما هو البرنامج)
٤- الوضع الداخلي للحركة المتعلق بالديمقراطية والمأسسة والتداول القيادي وغيرها من القضايا

٥- لا أؤمن بالظلم في السياسة وقد اخذت قراري بالانسحاب والاكتفاء بالشورى ولن أكون معنياً بالقرارات التنفيذية وكان ذلك لسببين السبب الأول ان العمل في التنفيذي يستنزف الاعصاب والوقت ويسرقني من الكتابة والثاني ان طريقة إدارة الحركة لم تعجبني وهذا لا يعني بالضرورة أن رأيي صحيح
٦- ان رئاسة الحركة تكون على دورتين فقط لضخ دماء جديدة
٧- آمل أن يصبح في النهضة تنافس وطموح وتعطى الفرصة لقيادات أخرى
٨- انني أحب السياسة بطريقة مختلفة عن الرئاسة والمناصب اخب السياسة التي تبني الأفكار والقيم والمنظومات
٩- اعشق الحوار مع الشباب وذلك مجالي اما المطامح الانتخابية فلا استبعدها ولكن مازلت لم احسم قراري بشأنها
١٠- اريد أن أقول في هذا الكتاب بعد كتبي الأربعة السابقة افكاري حول قضايا ما بعد الثورة والانتقال الديمقراطي والمراجعات في فكر الحركة الإسلامية وما تحتاج اليه تونس في المستقبل

لسنا بصدد البحث عن الغنوشي:

١- ان كل ما يحصل إيجابي للحياة السياسية وان الأحزاب وفق الرأي العام ليست ثكنات مغلقة وطبيعي أن نجد هذا الحراك وبدأ الرأي العام يؤثر على الاصطفاف في الحركة والديمقراطية الداخلية ليست كما يراها البعض فنحن حركة ليست متمحورة حول رئيسها فأحياناً تجد الكثير من المعارضين للغنوشي في قضية ويوافقون في قضية أخرى فالموضوع يشق نخبة الحركة وأصبح موجوداً وهو إيجابي
٢- للأسف لم نبدأ بالاستعداد بعد مع أن العهدة المنظومة القيادية تنتهي ٢٣ماي ٢٠٢٠والقضايا الوطنية هي التزام وطني والداخلية تعاقدية والقضية اليوم كيف سيكون المؤتمر والمطلوب حوارات واسعة داخلية لكل القضايا
٣- نحن سنبحث عن رئيس في المؤتمر وليس عن الغنوشي٢ وننتقل الى شرعيات متنوعة والقانونية هي الأقوى
٤- الاشكال الحقيقي في النهضة هو إدارة الخلافات ومن الممكن الوصول الى قيادة جماعية يسندها الغنوشي

وقف التأمل

شدد الجلاصي على ان كل المحطات كانت تستدعي من الحركة القيام بوقف التأمل اثناء المعارك حيث اشتغل الكل بالإدارة اليومية وغض النظر عن الخيارات وعلى الحركة وتقييم أدائها و اعتبر احدى أزمات البلاد هي ازمات احزابها التي لم تنتقل بعد الى الإدارة السليمة للموارد و الافكار و تحمل المسؤوليات

الفصل الرابع

نحو افق جديد:

اقتنعت ان مسيرتي مع النهضة انتهت ولدي قناعة بعدم جدوى استمرار خوض معركة الإصلاح من الداخل ورجحت ان مغادرتي قد تيسر التوصل الى توافقات داخلية

اعلان الاستقالة

قدم الجلاصي استقالته في ٤ مارس ٢٠٢٠ لينهي مسيرته مع حركة حاول دفعها وتطويرها بكل ما يستطيع

سجن المحبة

١- شكر لكل من تفاعل مع نص الاستقالة ب استقلالية

٢- اجدد التأكيد اني شريك في تجربة ل ٤٠ سنة و في مواقعها المتقدمة و اعلنها بوضوح: لازلت على ذمة الحركة لتحمل نصيبي من المسؤولية عبر أي الية مستقلة لان هناك حقوق لا تسقط للتقادم
٣- انتهت تجربتي مع النهضة نهائيا وكان امامي خيارات لمواصلة فرد الإصلاح مثل الدعوة الى مؤتمر استثنائي و لم افعل تقديرا لنفور الراي العام من الصراعات داخل الأحزاب و حرصا على علاقات ثمينة و عميقة مع المناضلين الحقيقيين فالاستقالة حدث سياسي و ليس حالة نفسية و أتمنى للديمقراطيين فيها كل التوفيق لن ابني هويتي السياسية الجديدة على أساس تصفية حسابات التاريخ او معارضة النهضة فالانفعالات لا تبني و الضدية لا تبني سأتفرغ للتفكير و العمل من اجل المستقبل
٤- لن اصمت ولن أرد على الشتائم والتخوين واحترم الجميع فقد أخترت خيارا واعرف تكاليفه
٥- لن يختل نظام العالم إذا تعثر شخصا او فشل اريد التمتع ببعض ممكنات ثورة الحرية والعمل والتفكير من اجل تونس

المسار الجديد

١- دعوت الى وقفات تأمل وكتبت مقالي الأخير وحرصت الا يكون هذا الحدث مناسبة للمناكفات و الخصام بل فرصة لتأمل جماعي هذه مساهمة في نقاش وطني ارجو ان استمر ونقد مجمل المنظوم المؤسساتية ومن ضمنها المنظومة الحزبية بهدوء وتواضع وعقلانية
٢- فرسخت قناعتي بحجم مسؤوليتنا كفاعلين في السياسة والاعلام والأوساط الدينية والتربوية والثقافية على ترسيخ قيم التسامح
٣- ليس من شأن الفاعل السياسي أن يرضي الجميع ولكن من واجبه أن يستمع للجميع
٤- سأسعى لدفع ديناميكية التفكير خارج الصندوق لنفع البلاد بدءا من مرجعاتنا ونقدنا وانتهاء بمفاتيح النهوض

في أن التعاقد مقدس ديني ودنيوي:

الازمات نفسها في البلاد أو في الحزب يمكن أن تكون فرصة للمساءلة والتفكير والتقدم والجمهور هو الأصل والزعيم هو المنبثق منه وحسب وعيه وندرك أن الفاعلين الاقتصاديين يبحثون عن الاستقرار والترتيبات التكتيكية لا يمكن أن تفضي الى فراغ قادم وما يحصل اليوم نتيجة حسابات خاطئة وليس من المفيد لأحد إعادة أخطاء التاريخ

الفصل الخامس
حصيلة الانتقال وتقييم الأداء

مخاضات حركة النهضة وتقييم أدائها:

النهضة في العمق تعبيره سياسية عن حقيقة اجتماعية تشكلت وتطورت في سياق علاقات معقدة مع الاستقلال ما جعل لها قاعدة انتخابية صلبة ونسيج تنظيمي متنوع وممتد لكن كان مطلوب ان تحصل نقلات نفسية ومضمونيه ومنهجية في أساليب العمل وطرق الإدارة والعلاقة مع المجتمع والدولة ولقد توفرت ثلاث محفزات لإنجاح هذه النقلة من الجماعة الى الحزب ولإنجاح تجديد الرسالة عير ان النجاح كان يتطلب وقتاً وسياقاً وانتباها وجهداً إعادة صياغة الرسالة وتشكيل الذهنيات

الاشتباك مع السياق الجديد

لقد عاد الفرز الايديولوجي بشراسة اكبر في بلدان الثورات وخارجيا اختارت دوائر النفوذ الدولي سياسات المحاصرة والاحتواء والتقويض حسب الحالات بعد فشل محاولة تمرير التطبيع مع الكيان الصهيوني اما في السياق التونسي فقد مثل السعي وراء تحميل الاعتراف القانوني والسياسي احد المحددات الرئيسية لسياسات حركة النهضة منذ الثمانينيات وان التقدير الخاطئ يؤدي بالضرورة الى سياسات خاطئة ونعتقد جازمين انه لا يمكن ترسيخ الديموقراطية في المنطقة العربية والإسلامية دون تفكير رصين في موقع الدين في المجتمع وفي الحياة السياسية ودون ترسيخ ثقافة التسامح والمساواة والتعايش على أساس دساتير تقدمية ودون حل المعادلات الداخلية مع اقصى درجات التحديد للعوامل الخارجية

تحدي تجديد الرسالة او معادلة الاندماج والتغيير

ان مسؤولية النهضة بعد الثورة كانت اكبر من مسؤولية غيرها لأنها الأكثر تنظيما وعراقة ونضالا لملء الفراغ القيادي ولتتحول اتلى حزب حاكم كان مطلوبا ان تجري عملية تكييف كبيرة وقد بلغ زخمها الثوري اعلى سقف له ٢٠١٣ ثم الانتقال الديموقراطي الذي توازنت فيه القوى الجديدة والقديمة ولقد رسخ الخط المتغلب في النهضة صورة الحزب وتموضعه السياسي والاجتماعي والقيمي وان حركة النهضة هي انتخابيا حزب محافظ منغرس في الطبقة الوسطى وما دونها و قد حققت سياسة التوافق بين ٢٠٠٩ و ٢٠١٤ مكاسب وطنية مهمة فحفظت الدولة و ضمنت الاستقرار و قد يكون من المبكر الحكم النهائي على حصيلة انتقال النهضة من المقاومة الى الحكم و المفارقة ان العقل السياسي المتحكم اصبح اسير خيار المشاركة في الحكومة فيما بعدو تصارعت داخل النهضة مقاربة تغييرية عقلانية تقر بميزان القوى و تسعى لتغييره من خلال مقاومة ذكية و متدرجة مع مقاربة ثانية برغماتية تخضع لميزان القوى و تنطلق في قراءتها من تضخيم الاكراهات و التي تغلبت ما أدى الى ترويض حركة النهضة ب اتجاه حركة تغيير عقلاني في وضع ديمقراطي بالتركيز على الاجتماع و الوطن بمعنى السيادة و خسارة المسار السياسي للبلاد

تجديد الهوية الحركية من الجماعة الى الحزب السياسي:

لتحقيق النقلة من الجماعة الإصلاحية الشمولية الى الحزب السياسي يجب معالجة مستويات متعددة هيكلية وثقافية

١- معالجة الشمولية الهيكلية: لقد تجاوزت الحركة موضوع الشمولية الهيكلية بسبب التباين الواسع في زوايا النظر للموضوع بين مقاربات التأقلم التكتيكي وبين إعادة في الزمن الديمقراطي ما يؤدي الى مقاربات ترتب العلاقة بين المناشط المجتمعية عامة والمناشط الحزبية وما عقّد النقاش هو تلبّس الترتيبات الإدارية بنقاش فكري يتعلق بالديني والسياسي ويتطلب بحثا في الداخل والمنهجية والمفاهيم والمستويات

٢- مراجعة الثقافة الحركية: وهو الأشد عمقاً والأكثر تعقيداً ان عجز الثقافة الحركية عن مجاراة نسق التغيير النوعي في السياق الوطني بعد المؤتمر العاشر توغلت الحركة بمعاركها الانتخابية دون وعي ف أصبحت غير قادرة للتصنيف فلا هي استكملت مقومات الحزب الديمقراطي ولا هي حافظت على روحية الجماعة والسياسة لا يمكن ان تنشا في سياق الاستئثار في السلطة مع الترويج لثقافة (لا تزكوا أنفسكم) والتهرّب من التعاقد المدني بالتستر خلف جماعة المقدسة

الخلاصة:

مع كل الموارد التي توفرت للنهضة و التي تسمح لها بالتطوير الجوهري الا انها فوتت فرصاً كثيرة لإعطاء دفعة نوعية للتغييرات فموضوع الحكم في مراحل الانتقال مطلوب ان تراعى فيه اعتبارات كثيرة و تعاضد ثقافة المحافظة النهضوية التي تخاف البحث عن البدائل افضى الى لوائح ثورية تبشر بحركة جديدة دون توفر شروط نجاحها انما حصل داخل النهضة هو إعادة صياغتها بنزع دسمها القيمي و روحها التغييري نتيجة اجتهاد سياسي و قراءة خاطئة في الخارطة و موازين القوى و السياقات الإقليمية كما أن هذه المخاضات هي حالة حراك ضمن مشهد حزبي وطني منهك ليس معلوماً قدرته على الاستفاقة و تعديل الوجهة

الخاتمة:

أفكار من أجل المستقبل ١- ان ضياع الفرصة من يد الفاعلين جعل الار البديل هو التخلي عن فكرة الأحزاب

٢- ان قراءتنا لأسباب تعثر انتقال النهضة من جماعة الى الحزب ضمن المشهد الحزبي تسمح لنا باقتراح أفكار للمستقبل تهم السياسة والحياة الحزبية

الأحزاب والرسالة:

ان بناء الأحزاب من تشخيص سوداوي للواقع والاعتماد على شخصية مخضرمة تدعي امتلاك مفاتيح الإنقاذ ورجل اعمال يمتلك مفاتيح التمويل هي وصفة يمكنها ان تلبّي نوازع نرجسية ذاتية ولكنّها لن تزيد الا في تدوير الازمة والسياسي لا يجب ان ينفك عن الحلم والامل والتفاؤل والسياسة رؤية يحملها خطاب رصين يوازن بين الحقوق والواجبات وهذا هو الدور التربوي والبيداغوجي العملية السياسية

الأحزاب والدين:

ان الإسلام هو اهم فاعل في تشكيل الهوية الجماعية وصياغة الشخصية الفردية و في السياق التونسي ف ان الشطط في التعامل مع الدين و في التضييق على المتدينين في بعض مراحل التاريخ و محاصرة حركة النهضة و الاعتداء على مظاهر التدين رسخت في الاذهان و ان الموضوعية تقتضي دراسة متأنية للعلاقة بين الإسلام و الثقافة الإسلامية

١- ساهمت الجماعات الإسلامية في الاحياء الديني ونفض الغبار عن القيم الإسلامية النهضوية التي ترسخ الإحساس بالمسؤولية
٢- ساهمت في التنبيه الى الوحدة الثقافية والروحية للمنطقة العربية وبناء خيارات سياسية
٣- كان لحشر الدين في مضائق التنازع الحزبي آثاره السلبية على الانسجام الاهلي والتطور السياسي للمجتمعات العربية والإسلامية وتشوّهات داخل التنظيمات
٤- ان الصراعات الفكرية والسياسية في المنطقة أدّت الى تبلور اسلام احتجاجي ينازع الايديولوجيات الأخرى على أرضية مشابهة
٥- تكاملت مساندة الجماعات الحركية والدين فكان عاملاً لثباتها وكانت خادمة للثقافة الدينية

الأحزاب وتنمية الروح الوطنية:

تبدو علاقة التونسيين بوطنهم فاترة حسب الدراسات الاجتماعية واستطلاعات الرأي ولقد كانت الثورة فرصة لتحقيق المصالحة النفسية ولتنمية الوازع الوطني ولكن الخيبات المتتالية تعيد الإحساس بالغربة عن السلطة والثروة الثقافية والفارق الأساسي هو تحرير باب المنافسة السياسية وعندما تدخل المال فإنه شوّه العملية التنافسية

الثقافة والخلاق الحزبية في سياق ديمقراطي:

-الإيفاء بالتعاقدات وبناء الثقة: ان رأس الاخلاق هو استحضار معنى التعاقد داخل الأحزاب وبين الأحزاب وعامة الناخبين وان جوهر الحياة الحزبية الديمقراطية هي التعاقد على أساس الهوية والبرنامج وطريقة الإدارة بما فيها من استحقاقات وشفافية

- تشجيع الطموح وتنظيم التنافس: الأحزاب مخابر لصنع القادة في عملية سياسية وطنية مفتوحة وتدار الجماعات بأخلاق المكارمة والتعفف وان العمل الحزبي مبني على الطموح وتشجيع البصمة الفردية واستقلال الرأي

- التحزب المناضل: ان النضال الحزبي في الأوضاع الديمقراطية هو موازنة بين الطموح والرغبة في التموضع والوجاهة وبين خدمة المجموعة والتسليم بحقها في الحكم وفي تدفق الطموحات المتنافسة كي لاتصل لحالة من الصراع
-التسامح والتعايش: قد تغضي التنافسية المشروعة الى حروب مفتوحة وان قوة الأرضية المشتركة تكمن في ضمانها واحتفائها بالتنوع وهذا ما جاء في الدستور الا ان الواقع يبرز فجوة بين النص الدستوري والسلوك السائد لا فإن تكريس ثقافة التعايش يشترط كي المعارك الأيديولوجية والصدامات التاريخية وهي مسؤولية جيل العبور

الأحزاب والبرامج:

لا يمكن للأحزاب التصدي بجدية لأمانة الحكم وتحمل مسؤوليته دون برامج حقيقية تتجاوز العناوين المكررة والوعود الخاوية فحلقة الحكم تبدأ بالفهم الدقيق للواقع وتبني السياسات المناسبة لتغييره واقتراح المبادرات التشريعية وامتلاك الإرادة لتحقيقها وتعبئة الموارد

.ان الفهم الصحيح للواقع هو مفتاح التشخيص الدقيق للمشكلات والتمييز بين البنيوي والسطحي لرسم خارطة الفرص وتهيئة العوامل لكن هناك ضعف في الجهد البحثي الذي يؤسس للعمل السياسي أو يسنده ويضبطه وكانت الانتخابات بعد الثورة جرة ونزيهة وتغير جراءها جزء من الطبقة الحاكمة كما أن الأرضية المعرفية الصلبة هي الشرط الضروري لبناء الخيارات الجديدة لإنتاج الثروة ثم تحقيق العدالة وان الفرق جوهري بين ابراز المعنى الشامل لمقاومة الفساد واعتماد قواعد الحوكمة الرشيدة بما يصلح منظومات التسيير وطرق الإدارة وبين التركيز على المسلك القضائي في التصدي للفساد وتوظيف الملفات للتشفي والاستهداف السياسي فالمسار الأول يبني الثقة ويشجع المشاركة اما الثاني فيدفع الى تكتل المقاومات ويمكن للإعلام ان يساهم في إعطاء عمق مضموني للعمل السيادي وترشيد التنافس بتسليط الضوء على سلسلة صناعة السياسة بدءا من التحليل وانتهاء بالمبادرات التشريعية والمبادرات التنفيذية

المال والأحزاب

تفترض الصورة المثالية للديموقراطية المساواة بين المواطنين بالحقوق والواجبات والقدرة على التأثير وصناعة القرار واخطر اشكال التأثير هو التأثير المالي والإعلامي والثاني تابع للأول لقد كانت دوائر النفوذ المالي قبل الثورة تتمعش من قربها من مراكز النفوذ السياسي واهم المتغيرات بعد الثورة قلب العلاقة بين المالي والسياسي فأصبح للدوائر المالية استقلاليتها وتأثيرها المباشر على العملية السياسية والانتخابية عبر تمويل الأحزاب والكتل السياسية والتحكم في المشهد الإعلامي ونحن اليوم في امس الحاجة الى تحرير الحياة الداخلية للأحزاب وتحصين قرارها السياسي من سطوة دوائر النفوذ المالي الداخلية والأجنبية وان رقابة محكمة المحاسبات لضمان شفافية المنافسة الانتخابية وتمويل الأحزاب السياسية ضرورية ولكنها غير كافية وعلينا الاستفادة من التجارب الدولية لاسيما التجربة الألمانية التي شرعت التمويل العمومي وتحويل الأحزاب السياسية لمدارس تلبي كل الطلب الانتخابي وتقوم على وظائف البحث والبرمجة والتثقيف والتدريب ما عزز اشعاع التجربة الألمانية في بلدان الانتقال الديموقراطي وهو ما يسمى الاستثمار الذكي في المستقبل.

تم بفضل الله تعالى ونسأله القبول